134.1/ع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي - ميلة -

المعهد: الآداب واللغات
ميدان لغة وأدب عربي

800/35/01
01

عنوان المذكرة:

# من قضايا الإختلاف النحوي بين مدرستي " البصرة والكوفة "

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس نظام جديد
تخصص لغة عربية

إعداد الطالبات:
1- وسيلة بـــعوش.
2- مـــريم خـــلاف.
3- سمية بن سويسي.

إشراف الأستاذ:
عمـــار بشيري.

السنة الجامعية: 2011/2010.

# شكر وعـرفان

قال الله تعالى : << لئن شكرتم لأزيدنكم >> .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : << لا يشكر الله من لا يشكر الناس >> .

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث ، والذي بفضله وعونه استطعنا الوصول إلى مرادنا .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة – خوادجية سميحة حنان – الذي لم يبخل علينا بملاحظاته الدقيقة وآرائه الصائبة ، وتوجيهاته القيمة التي كانت بمثابة توجيه لنا في بحثنا هذا ونتمنى له المزيد من العطاءات في المستقبل إن شاء الله .

كما نتقدم بشكرنا إلى من علمنا ودرسنا على يديه منذ بداية مشوارنا الدراسي .

# إهـــداء

إلى من علمونا أن الاجتهاد يولد التفوق

إلى أساتذتنا الكرام الأجلاء بالمركز الجامعي بميلة ، و الذين لم نر منهم سوى النصح و الإرشاد ، وأخص بالذكر الأستاذين:

"حمروش إدريس" و " سليم مزهود "

اللذين كانا نعم الموجهين الناصحين .

إلى كافة طلبة المركز الجامعي و خاصة طلبة شعبتي : اللغة و الأدب.

إلى الأخ فاتح الذي ساعدنا على اكتمال أوراقنا هذه ، دون أن ننسى الأخ

زهير لكما منا ألف شكر و أمتنان .

مريم وسيلة

سمية

# مقدمة

**مـــــــقدمة:**

لقد كان لظهور اللحن في صدر الإسلام أثر كبير في نشأة النحو ، فقد حرص المسلمون على آداء القرآن الكريم آداء القرآن الكريم آداء خاليا من الخطأ ، كما حرصوا على الحفاظ على سلامة اللسان العربي من اللّحن ، وقد أدى ذلك إلى ظهور طائفة من العلماء نذروا أنفسهم للحفاظ على سلامة اللغة ، وتذكر أكثر المصادر أن أول من وضع كلاما في النحو، أبو الأسود الدولي .

وكان النحو في البصرة يختلف عن النحو في الكوفة ، لاختلاف وجهات النظريين نحاة البلدين في تناول المسائل النحوية ، فكل فريق يرى صحة مذهبه ، ورجحانه على المذهب الآخر فيرد على صاحبه ، ويأتي بالدليل الذي يناهض دليله.

وكان من أثر اختلاف نحاة البلدين في بعض المسائل النحوية ، ظهور المناظرات العلمية التي يغلب عليها العصبية ، وحب النيل من المنافس ، ومن أشهرها تلك المناظرة التي وقعت بين الكسائي وسيبويه ، وانتقلت الخلافات النحوية من الرواية إلى التدوين ، فكانت كتب النحو لا تكاد تخلو من خلاف نحوي والسرد عليه ،ثم أصبحت الخلافات النحوية في كتب مستقلة ، تعرض المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون ، والكوفيون ، مع تأكيد أحد المذهبين وترجيحه .

إن البحث في الخلاف النحوي ، هو بحث تدرج النحو وتطوه ، فقد كان النحو بصريا ثم ظهر نحو الكوفة ، وأراد أن يجد له مكانا يزاحم به نحو البصرة ، فتباينت الآراء النحوية واختلف ، والدراسات الموجودة في هذا الموضوع ، تتناول بعض مسائل الخلاف النحو يتناولا

جزئيا غير مرتبط بمنهج عام ، تبحث من خلاله ، وفيها تعرض آراء بعض العلماء وأدلتهم دون تقويم للأساس الذي بني عليه الرأي ، ومدى إطراده في مسائل الخلاف العامة ، أو في نظائر الموضع المختلف فيه ، وإذا كانت هناك أصول عامة ، لكل من البصريين والكوفيين وغيرهم فكثيرا ما يلحظ خروج هذه الأصول ، ويأخذ بعض البصريين برأي الكوفيين أو العكس ، ويرد لاحق على سابق.

وهكذا يبدو الأمر وكأنه اختيار غير محكوم بمنهج مطرد ، وقواعد ثابتة ، وكأنه متوقف على الرواية في كثير من الحالات ، فيروي فلان عن فلان كذا ، ويروي غيره عنه كذلك .

ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع كونه مشوقا ، يدفع بالباحث إلى مواصلة بحثه والغوص والتعمق فيه ، دون الاكتراث للصعاب التي واجهتنا وفي بحثنا هذا أيضا كثير من الاكتشافات والمعارف التي لم يسبق لنا معرفتنا من قبل والتي زادتنا حبا على الاطلاع والمعرفة وقد تناولنا في الفصل الأول : النحو في مدرستي البصرة والكوفة ، وفي الفصل الثاني : بعض قضايا الاختلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، وفي الفصل الثالث ورد فيه التطبيق على بعض مسائل الخلاف النحوي.

## 1- نـــــــشأة النحو :

كان العرب في الجاهلية يتكلمون اللغة بسليقتهم ، ويتناقلونها شفاهة ، جيلا عن جيل. ولهم أسواق يقومون فيها بالاصطفاء من لغات القبائل ، فلم يخالط لغتهم عجمة لأنهم كانوا قليلي الاتصال بمن حولهم .

وبمجيء الإسلام ونتيجة الفتوحات وانتشاره في شبه الجزيرة العربية أصبحت بلاد العرب مرتادا للأعاجم الذين يفدون إليها للحج أو التجارة ، أو تبادل المصالح ، وذلك بعد مخالطة العرب للأمصار ، كما أن ابتعاد العرب النزول عن ينابيع اللغة الفصيحة أضعف سلائقهم ، لكن اللحن بقي قليلا في صدر الإسلام ، قيل : أن رجلا لحن في حضرة الرسول – ص – فقال لمن حوله : " أرشدوا أخاكم فقد ضل "[1] ثم ازداد النحو فشوا وانتشارا على ألسنة من نشأوا في الحاضرة واختلطوا بالأجانب على نحو ما هو معروف عن الوليد بن عبد الملك وكثرة ما كان يجري على لسانه من لحمه [2] ، فتعبير كثير من أبناء العرب ببعض الأساليب الأعجمية ، وتأثرهم بأمهاتهم الأجنبيات في نطقهم لبعض الحروف حمل العلماء والغيارى على وضع رسوم يعرف بها الصواب من الخطأ في الكلام ،خشية دخول اللحن وشيوعه في تلاوة القرآن الكريم ، فجمعت اللغة ووضع النحو ، وكان علما اللغة والنحو .

[1] محمد الفارس ، أحمد : النداء في اللغة والقرآن ، دار الفكر اللبناني ، ط1 ، 1409هـ ، 1986 م ، ص 9
[2] عمر بن البحر الجاحظ : البيان والتبيين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ت عبد السلام هارون ، ج2 ، 1955م، ص 254.

فجمع اللغة ووضع النحو يعود إلى أسباب أهمها : البعث الديني ، والحرص الشديد على آداء القرآن آداءً سليما. وكذا الشعور القومي لدى العرب ، واعتزازهم بلغتهم ، وحرصهم عليها وكذلك اهتمام الولاة الأمويون باللحن لأن اللحن يفشي في الطبقات الرفيعة ، فعمل الحكام على تقريب ذوي الفصاحة ، وإيثارهم ، وحرمان اللحان ، يضاف إلى ذلك رقي العقل العربي ونمو طاقاته نموا أُعدّ للنهوض برصد الظواهر اللغوية ، تسجيل الرسوم النحوية .

**2- مـــــدرسة البصرة :**

أنشأ البصرة سنة 14 هـ الصحابي عتبة بن غزوان ( رضي الله عنه ) بعد استشارة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لدواعي الضرورة ، وقد تحدثت عن ذلك كتب التاريخ .وسكن البصرة خليط من العرب والعجم ، وظهر بها بعد ذلك احتكاك بين الإسلام والأديان الأخرى، مما أدى إلى ظهور بعض الفرق الإسلامية فيها للدفاع عن الاسلام ، كالمعتزلة وغيرهم من أصحاب الآراء وعُظّم النشاط الفكري [1] ، كما ظهرت حركة فكرية ، وبحوث لغوية أنشئ من خلالها مدرسة ، سميت بالمدرسة البصرية ، ولهذه المدرسة نحاة أعلاما لا يزال ذكرهم مدويا عبر الزمان ، ولها رائدا لا يزال تنظيره ، له مريدون ، وأتباع عبر المكان ، فكتاب سيبويه هو قوام المدرسة البصرية ، ومحور نشاطها وهو مادة علم البصريين . وأكثر ما جاءوا به أنهم كانوا يزيدون عليه شرحا وتفسيرا، وزيادات أخرى يستدركون بها ما فات سيبويه أو

[1] التواتي ، بن التواتي: المدارس النحوية ، دار الوعي للنشر والتوزيع ، 1194 هـ ، 2008 م ، ص 14.

يؤيدون بها رأيا من آرائه [1] ، وقد لاحظ ابن سلام في هذا المجال أنه : " كان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية "[2] .

وخلاصة القول أن البصرة كانت مهد النحو ، وكان انتشاره على أيدي رجالها ، وعنهم تلقاه أبناء العربية ( عربا و عجما ) ،وهمهم اكتساب آلة وأداة تمكنه من فهم القرآن الكريم .وأول من فكر في وضع قواعد النحو هم البصريون وهذا بإجماع القدماء والمحدثين .

**3- مـــــــدرسة الكوفة :**

أنشأ الكوفة بعد ذلك بنحو سنتين الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص في موضع تخيره لها من موقع الحيرة والأنبار ، اللتين عرفهما العرب قديما.

مدينة الكوفة تقع على شاطئ نهر الفرات ، ذات بناء حسن ، وأسواق عامرة، وحصن حصين ، ولها ضياع ومزارع ونخل كثير ، وأهلها مياسير كما أن مبانيها تشبه أبنية البصرة في الإتقان والنفاسة .

وقد عنيت الكوفة بفن القراءات عناية كبيرة ، فحرص أهلها على روايتها ، كما حرصوا على دراستها ونقدها ، وتخرج فيها كثير من القراء [3]

كما لعبت الكوفة دورا مهما بعد تمصيرها ، فقد شاركت بقوة في الفتوحات الإسلامية وهذا ما يفسره نزول الصحابة إليها، فقد هبط في الكوفة سبعون رجلا من صحابة الرسول

---

[1] المرجع السابق ، ص 29.
[2] ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء ، ت محمود شاكر ، القاهرة ،ج1، 1977 م ، ص 12.
[3] التواتي ، بن التواتي : المدارس النحوية ، ص ص 26 ،27 .

صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا وثلاثة منهم من أصحاب الشجرة .وقد مدح عمر بن الخطاب أهلها فقال : " هم رمح الله وكنز الإيمان وجمجمة العرب ، يحرزون ثغورهم ويمدون أهل الأمصار" [1].

وكانت مركز الخلافة في عهد علي بن أبي طالب ( رضي الله عنه ) ، وبعدها أصبحت موطنا للتشيع لآل البيت ، وكانت مركزا لمعارضة الحكم الأموي ، وساعدت العباسيين في الانقلاب ، وغيرها من الأحداث السياسية ، التي كانت لها أثر في الحياة الثقافية والفكرية .

أما عن دواعي اللغة في نفسها التي كانت في البصرة ؛ لكن كان للبصرة السبق ، كما يقول ابن النديم : " وإنما قدّما البصريين أولا لأن علم العربية عنهم أخذ ،وأن البصرة أقدم بناء من الكوفة " [2].

ويبدو أن سبق البصرة لا يرجع لقدم بنائها ، وإنما لأسباب أخرى منها : قربها من المربد التي كانت كعكاظ في الجاهلية ، وتنوع شعبها أكثر من الكوفة ، وعدد القراء الذين برعوا في الدراسات اللغوية كان أكثر منها في الكوفة ؛ فقد كان من بينهم : يحي بن يعمر وعيسى بن عمرو الثقافي ، وأبو عمرو بن العلاء ،ولهذه الأسباب كان سبق البصرة على الكوفة .

[1] أبو الحسن البلاذري رضوان محمد رضوان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1978 م ، ص 287.
[2] محمد بن إسحاق النديم : الفهرست ، ، الدار التونسية للنشر المؤسسة الوطنية للكتاب، ت مصطفى الشويمي ، تونس ، 1985م ، ص 293.

**4- من مظاهر الخلاف بين المدرستين :**

شهد القرن الثاني الهجري معكرة كبيرة في النحو بين مذهب البصريين والكوفيين ويرجع أكثر الخلاف إلى البيئة التي كانت حول البصرة والكوفة [1] ومن بلين الأمثلة التي تعكس لنا مظاهر الخلاف بين المدرستين نذكر مايلي :

**1-** اشترط البصريون لعمل الوصف الاعتماد على نفي أو استفهام لفظا أو تقديرا، أما الكوفيون فلم يشترطوا هذا ، ولذا صح عندهم فاعلية بالوصف مع كونه غير معتمد [2].

**2-** أوجب البصريون تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم ، وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم وجوز الكوفيين التذكير والتأنيث ، ولما جاء قوله تعالى :<< آمنت به بنو إسرائيل >>[3]

**3-** منع البصريون نيابة الظرف ، وإطار المجرور مع وجود المفعول به ، ولما جاء في القرآن ، وفي الشعر كذلك أولوه ، اما الكوفيين فلم يؤولوا ذلك لقبولهم إياه.

**4-** اشترط البصريون في التمييز وجود التنكير ، أما الكوفيون فقد قبلوه لتجويزهم مجيء التمييز معرفة .[4]

**5-** اشترط البصريون في المؤكد أن يكون معرفة أما الكوفيين فقد قبلوه ، لأنهم جوزوا تأكيد النكرة إذا كانت محددة .

**6-** منع البصريون إظهار أن بعد كي أما الكوفيون فقد قبلوه .

---

[1] أحمد أمين : ظهر الإسلام ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان ، ط5 ، 1388 هـ ، 1969 م ، ص 27.
[2] إبراهيم عبود السامرائي : المدارس النحوية ، دار للنشر والتوزيع والطباعة ، 2007م ، ص 38 .
[3] سورة يونس ، الآية 90.
[4] السامرائي : المدارس النحوية ص 40.

7- منع البصريون عمل " أن " محذوفة ، ولما ورد خلاف ما قرروا قالوا : إن هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، أما الكوفيون فيجوزون ذلك .

8- قال البصريون : لا يجوز الفصل بين المتضايفين ، ولما جاء على خلاف ما قالوا قوله تعالي :<< وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادّهم شركائهم >> [1]

شذذوا هذه القراءة مع أنها سبعية ، ومثلها تماما قوله تعالى :<< فلا تحسب الله مخلف وعده رسله >> [2].

أما الكوفيون فقد أجازوا هذا ، لأن القراءة بها وردت ، وهناك العديد من الأمثلة التي تظهر وتوضح لنا الخلاف النحوي بين المدرستين ، ولا يسعنا تناولها جميعها .

**5- مصادر الدراسة عند البصريين :**

لقد دل الاستقراء على أن البصريين قد اعتمدوا على طائفة من المصادر هي :

**1.5. القرآن الكريم:** لقد اعتمد البصريون لغة التنزيل أصلا أقاموا عليه نحوهم ، وهو أحد المصادر التي توثقوا بها مما أسسوا من نحوهم .كما استشهدوا بآيات من القرآن الكريم في كثير من المسائل .[3] فموضوع الاحتجاج بالقرآن الكريم وجعله مصدرا من مصادر التقعيد النحوي ، والاستشهاد به من الموضوعات التي عني بها الدارسون ، والنحاة البصريون [4] ، الذين لم ينكروا أن القرآن الكريم أصل أساسي ورئيسي من الأصول ، ومصادر الأخذ في النحو واللغة

[1] سورة الأنعام ، الآية 137 .
[2] سورة إبراهيم ، الآية 47.
[3] إبراهيم عبود السامرائي : المدارس النحوية ، ص 33.
[4] محمد سالم ، صالح : أصول النحو ( دراسة في الفكر الأنباري )، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط1 ، 1427هـ ، 2007 م ، ص 266.

بل يجمع أغلب العلماء أنه نص وثيق ، وأصح ما وصل إليهم ؛ إذن فهو الجدير بأن يكون المرجع الأول في الاستدلال ، والاستنباط النحوي لما توفر عليه من مقومات السلامة والضوابط التي لم تتوفر في نص غيره ، فالقرآن من النصوص القطعية التي يؤخذ بها، وهذا ما أدى إلى كثرة الاستشهاد به في الأمور النحوية .

**2.5.الشعر الجاهلي والإسلامي :** لقد اعتمدوا الشعر الجاهلي أصلا من أصولهم ، وقد تجاوزه إلى الشعر الإسلامي ، فكان لهم من شعر الفرزدق وجرير ، ورؤبة ، وأبي النجم ، مادة اعتمدوها في نحوهم ، وقد أكثر البصريون من الاستشهاد بالشواهد الشعرية ، واعتمدوا اعتمادا كبيرا في الاحتجاج ، وتقعيد القواعد ، وهي من السعة بحيث لا يمكن الإحاطة بها في هذا المجال الضيق .[1]

ويمكننا أن نقول : إن لغة التنزيل ، والشعر القديم جاهلية وإسلامية ، وما أثر من الأمثال الجاهلية كل أولئك كان المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية .وقد يكون لنا أن نقف وقفة خاصة على الأصول التي اعتمدها البصريون ، التي لم ينظروا إليها على نحو ما كان لهم من ذلك .

لقد اعتمدوا لغة التنزيل ، ولكنه ضيقوا في هذا الشأن أشد الضيق ، فلم يأخذوا بقراءات عدة وهي شيء من العربية ، فقد حملوا على الخطأ قراءة عبد الله بن عامر مقرئ أهل الشام

[1] إبراهيم عبود السامرائي : المدارس النحوية ، ص 33.

في قوله تعالي :<< وكذلك زينت لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم >>[1] بنصب (أولادهم ) وجر ( شركائهم ) والخطأ المزعوم في هذا أنهم يمنعون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير ضرورة الشعر ، فلم يقبلوا قراءة ابن عامر مع علمهم أن للقراءة سندا متصلا ، وأن القراءات السبع مما يجب أن يؤخذ به وهي حجة قائمة [2] .

إذ يمكننا القول إن المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية ، هي لغة التنزيل ، والشعر القديم جاهلية وإسلامية ، وما اثر من أمثال الجاهلية ، واستبعدوا الحديث الشريف من احتجاجهم ، فلم يستشهدوا به ، بحجة أن الحديث يشتمل على قدر كبير روي بالمعنى ولم يضبط بلفظه وأن طائفة من المحدثين لم يكونوا عربا ينتمون إلى أصول غير عربية .

وهذا الرأي غير سديد ، وذلك لأن رجال الحديث قد تحروا التدقيق والضبط ، وتشددوا في ضبط الحديث ، وأخضعوا هذه اللغة الشريفة إلى ما دعوه ( بالجرح والتعديل ) ، الذي تناولوا فيه رواة الحديث ، فكان لهم فيه موازين دقيقة ، ومن هنا لم يكن للنحاة أن يرفضوا هذه اللغة حتى التي يولغ في نقدها ، وضبطها والوصول بها إلى الكمال في الصحة والصواب .

على أن المتأخرين من النحويين قد استشهدوا بالحديث ، ومنهم ابن مالك ، وأبو حيان ، فقد بدا لهم أن الأوائل قد تجاوزا العلم [3] .

---

[1] سورة الأنعام ، الآية 136.
[2] إبراهيم عبود السامرائي : المدارس النحوية ، ص 37.
[3] المرجع نفسه ، ص 37.

## 6- مصادر الدراسة لدى المدرستين :

### 1.6.المدرسة البصرية :

اعتمد البصريون في الأخذ على القياس والسماع ، ونلمح هذا في نقضهم لمسائل الكوفيين .فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله وحملوا كثيرا من الشواهد التي خرجت عن المسموع الشائع في أنها شاذة ، أو أنها ضرورة ، وعلى ذلك لا يمكن أن تكون أساسا في حكم نحوي .

وهم في ذلك فقد ذهبوا إلى أن الكوفيين أخذوا كل ما سمعوا عن العرب فجعلوه اصلا يقاس عليه ،وكأنهم أرادوا أن يقولوا : إن الكوفيين لم يتوثقوا مما اعتمدوه أصلا ، فقد قاسوا على الناذر والشاذ ، ولم يتحرروا صحة ما يصل إليهم من مواد .ومما يعرف من تشدد البصريين ما جاء في ترجمة أبي عمرو بن العلاء ، فقد روي أنه سأل أبا خيرة ، وهو من الأعراب عن قول العرب : استأصل الله عرقاتهن ، فنصب أبو خيرة التاء من " عرُقاتَهن " فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة لان جلدك [1] .وهذا يعني أن اللحن أو ما يشبه ذلك سرى إلى الأعراب ، لأن أبا عمرو كان قد سمع أبا خيرة يروي الشاهد بالكسرة ، فلم يتردد في مؤاخذة أبي خيرة ، وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم العربية ، باللحن وذلك لتقدمه في السن ، وطول مخالطته لأهل الحواضر.

كان السيوطي قد لخص الأمر فقال : اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية .وقال : وينقل عن الأندلسي

[1] أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة ، مصر - القاهرة ، 1386هـ-1967 م ، ص 32.

في شرح المفصل قوله : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحد فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين.

ويأخذ البصريون على الكوفيين شيوع الدخيل في عربية أهل الكوفة ، فقد جاء في " البيان والتبيين " [1].

وأهل البصرة إذا التقت أربع طرق يسمونها مربعة ، ويسميها أهل الكوفة " الجهارسو" والجهارسو بالفارسية ، ويسمون السوق أو السويقة " وازار " والوزار بالفارسية .

وكان البصريون يختبرون سلامة لغة من يشكون في أمره ، مما سبقهم من القبائل الفصيحة ويتحررون عن الرواة ، فلا يأخذون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبة إليهم إضافة إلى أنهم اشتطوا فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة فيقعدون على الأكثر [2] .

### 2.6.المدرسة الكوفية :

لقد عرفت كل من البصرة والكوفة اشتهرتا طوال التاريخ الإسلامي ، وشغلتا مكانا واضحا في القرنين الثاني والثالث . وكانت الكوفة مركزا من مراكز العلم كما كانت البصرة ولسنا على يقين تام في سبق البصريين ، وانصرافهم إلى العلم على الكوفيين ، إلا ما كان من ذلك في العلوم اللغوية . فقد عرف النحو في البصرة قبل الكوفة ، ثم جاء بعدهم الكوفيون

[1] عمر بن بحر الجاحظ : البيان والتبيين ، ص 905.
[2] إبراهيم عبود السامرائي : المدارس النحوية ، ص 31.

ليشاركوا في هذا المسعى ، فكان منهم نحاة ، وعلماء لغة ، وأصحاب روايات في القراءات ، وسائل الفنون العربية، وما يتصل بها من أخبار ، وعلم بالأيام والوقائع .

وقد جعل المعنيون بتاريخ النحو القديم بداية النحو الكوفي موصولة بأبي جعفر الرؤاسي ، وإلى مثل هذا ذهب المعاصرون ، فقد قيل : إن لأبي جعفر الرؤاسي كتابا في النحو وقد اطلع عليه الخليل بن أحمد وانتفع به [1].

وكأن هذا هو الذي جعل المعاصرين يذهبون إلى التنافس المزعوم بين الخليل والرؤاسي ، غير أننا لا نعرف من نحو أبي جعفر الرؤاسي شيئا من كتب النحو القديم ، فلم يشر النحاة المتقدمون إلى شيء من ذلك ، ولم يصل إلينا شيء من مادة كتبه على أن الدارس الذي يقف أمام الكسائي والفراء يرى فيهما أصحاب المذهب الكوفي الذي بدأ يشيع .

اعتمد الكوفيون في مادة منهجهم على القياس فقد قبلوا كل مسموع ، فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاوروا المتحضرين من الأعراب فلم يبالغوا في التحري والتنقيب حتى قيل : أنهم أفسدوا النحو بأخذهم عمن فسدت لغتهم .

وفي هذا يقول أبو زيد عن الكسائي ، زعيم الكوفيين : ثم سار إلى بغداد فلقي أعراب الحليمات [2] ، فاخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة .

---

[1] أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار النهضة مصر ، القاهرة ، 1386 هـ - 1967 م ، ص 51.

[2] الحليمات : قوم من زعانف العرب ، الذين اختل لسانهم .

كما أن الكوفيين لم يختبروا سلامة لغة من يشكون في أمره ، ممن سبق من القبائل الفصيحة بل يأخذون عنه دون ذلك ، فقد تساهلوا في التثبت من صحة المسموع ، وأمانة روايته ، وسلامة قائله ، فأخذوا عن حماد الراوية ، وخلف الأحمر ، وكلاهما مشكوك في روايته ، أي أن الكوفيين لم يتحروا صحة ما يصل إليهم من مواد [1] . إضافة إلى أنهم لم يشترطوا للقياس كثرة كاثرة بل قاسوا على الشاهد الواحد ، ولو جاء مخالفا للكثرة المتفق على القياس عليها ، فما أوله البصريون أو اعتبروه شاذا ، أو ضرورة قبله الكوفيون ، وجعلوه مقيسا عليه .[2]

[1] إبراهيم عبود السامرائي : المدارس النحوية ، ص 30.
[2] المرجع نفسه ، ص ص 31- 32.

# الفصل الثاني

## 1.من قضايا الاختلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :

### 1.1 أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر ؟

ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر ، وفرع عليه بينما يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه .

واحتج البصريون بأن قالوا الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل

ومنه من احتج بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل لأن المصدر اسم والاسم يستغني عن الفعل ويقوم بنفسه ، وأما الفعل فإنه يفتقر إلى الاسم ولا يقوم بنفسه ، وما لا يفتقر إلى غيره ويستغني بنفسه أولى بأن يكون أصلا مما يفتقر إلى غيره ولا يقوم بنفسه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن الفعل هو الفرع ، أن الفعل بصيغته ، يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث .وكما أن الاثنين فرع عن الواحد فكذلك الفعل فرع عن المصدر .

ومنه من احتج بقوله : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الأصل له مثال واحد والفعل له أمثلة مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل .

ومنهم من احتج بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس. ولم يختلف ، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل.[1]

ومنه من تمسك وأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أن يكون المصدر بإثبات الهمزة . ولو كان مشتقا من الفعل لوجب حذف الهمزة .

ومنهم من احتج بقوله: الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ،وهذا دليل على أن الفعل قد صدر عنه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يـ لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر مشتق من الفعل لأن الفعل يعمل في المصدر .

ومنهم من تمسك بحجة أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكَّد فدل على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع .

ومنهم من تمسك بقوله : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وُضع له فعل ويفعل ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر.

[1] ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 238.

قالوا : ولا يجوز أن يقال : " إن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه " لأنا نقول لا نسلم ، بل سمي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل .

أما رد البصريين عن قول الكوفيين : " إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله كان من ثلاثة أوجه [1]:

**الوجه الأول:** أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلى صحيحا ، وإنما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة .

**الوجه الثاني :** إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية [2] والفرعية .

**الوجه الثالث :** أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويُحمل على الفعل الذي هو فرع كما بنينا الفعل المضارع في فعل النسوة ، وكما قال الفراء : إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل واحد لأنه يفتح في الاثنين ولا شك أن الواحد أصل الاثنين ، فإذا أجاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هنا أيضا .

وأما قولهم : " إن الفعل يعمل في المصدر ،فيجب أن يكون أصلا " ، قلنا: كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

---

[1] ينظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ج1 ، 1986 م ، ص ص 237-238.

[2] في نسخة " الأ

[2] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين المصريين والكوفيين، ص ص 235 -236.

**الوجه الأول** : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء فكذلك هنا أيضا.

**الوجه الثاني** : أما قولهم : " إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكد قلنا : وهذا أيضا لا يدل على الأصالة والفرعية لأن المصدر إذا كرر يكون توكيدا للأول وليس مشتقا من الأول ولا فرعا عليه كذلك هنا أيضا .

أن معنى قولنا : ضرب ضربا أي أوقع ضربا في كونه مفعولا ، وإذا كان المعنى أوقع ضربا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه .

وأما قولهم : " إنا نجد أفعالا ولا مصادر لها " ، قلنا خلو تلك الأفعال عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا ، وأن الفعل فرع عليه لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعا [2].

وأما قولهم : إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له فعل ويفعُل قلنا: هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر ، وما نسميه فعلا من فعل ويفعُل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته .

## 2.1. عطف الاسم على الضمير المخفوض :

اختلف نحاة البصرة والكوفة في مسألة العطف على الضمير المخفوض ، في قوله تعالى:<< يتساءلون به والأرحام >> [1] ، حيث ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن نعطف الاسم على الضمير المخفوض ، إلا بإعادة الخافض .أما الكوفيون فذهبوا إلى أن إعادة الخافض مختارة وليست واجبة ، ومن ثم يجوز عطف الاسم على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.

أما البصريون فقد منعوا العطف على المجرور إلا بإعادة حرف الجر ، وعلتهم في ذلك أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد. فإذا عطفت على الضمير المجرور ، والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه .

ولهذا لا يكون إلى متصلا بخلاف ضمير المرفوع ، والمنصوب ، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بمثل قوله تعالي:<< يتساءلون به والأرحام >> ، بقوله أيضا :<< وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام >> [2] ، فنلاحظ أن الاسم ( المسجد ) عطف على الضمير ( الهاء ) ، دون إعادة حرف الجر ، وفي رأي الكوفيين أن استلزام العطف المقدر على تمام صلته ، لأن المعطوف على جزء الصلة ، فبالنسبة إليهم أن المعطوف والمعطوف

[1] سورة النساء ، الآية 1.
[2] سورة البقرة ، الآية 17.

عليه بستلزمه ، إذ لا بد أن نأتي بالمعطوف حتى نتم الكلام ، لأن العطف يفيد الاشتراك ، ومن ثم لا يهم أن يكون المعطوف اسما ظاهرا أو ضميرا .

وقد احتج البصريون في ردهم على شواهد أهل الكوفة ، بامتناع العطف إلا بإعادة الخافض بمايلي :

1- أن ما وقع في الشعر فهو للضرورة .

2- أما قراءة << يتساءلون به والأرحام >> فقد رويت بالنصب ، وقد رويت بالجر .

**1-3 العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر :**

اختلف نحاة البصرة والكوفة في مسألة العطف على اسم إن قبل تمام الخبر ، فذهب البصريون إلى إن العطف على اسم إن يكون بالنصب قبل مجيء خبرها ، في حين اشترط الفراء جواز الرفع فيما لم يظهر فيها عمل إن ، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز العطف بالنصب خلافا للكسائي الذي أجاز الرفع .

أما البصريون فاحتجوا بقولهم : إن العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر يكون بالنصب، لأن ذلك مستغنى عن التنبيه عليه ، ولا فرق قبل وقوع الخبر أو بعد وقوعه ، مثل قوله تعالى : << إن المسلمين والمسلمات>>[1] ، فالمسلمات معطوفة بالنصب على المسلمين كما احتجوا بآيات أخرى وبأبيات من الشعر ، وكذلك من أقوال العرب .

[1] سورة الأحزاب ، الآية 35.

أما الكوفيون فاحتجوا بأنه لا يجوز العطف بالنصب على اسم إنّ قبل مجيء خبرها خلافا للكسائي الذي أجاز الرفع .فاحتجوا بقولهم : << إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين[1] والنصارى >>[2].

ويجعل الكوفيون من هذا الرفع قبل استكمال الخبر على أنه مبتدأ حذف خبره ،ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها ، أو يكون معطوفا على اسم إن لأن أصله مبتدأ مرفوع .

أما ما رواهم الكوفيون في احتجاجهم : << إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى >> ، فقد رد عليهم البصريون وقدروا الآية :<< إن اللذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى >> كذلك كانت احتجاجات الكوفيين سواء من كلام الله تعالى ، أو من كلام العرب ضعيفة الدلالة ، وتحمل أوجه مختلفة مما جعلها عرضة للتأويل والتقدير بينما حجج البصريين صريحة لا تحمل الشك.

### 4.1. قياس ما على ليس :

اختلف النحاة في إعمال ما عمل ليس فقال البصريون عملت في الجزئين ؛ الاسم والخبر وقال الكوفيون عملت في الاسم فقط ، أما نصب الخبر فمنصوب على نزع الخافض .

[1] الصابئين : طائفة دينية في العراق .
[2] سورة الحج ، الآية 17.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إن ما نصبت الخبر وذلك أنّ ما أشبهت ليس فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبه من أمرين :

**أولا:** أن ما تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال ، فهذه المشابهة هي علة إعمال العرب إياها عمل ليس وتلك المشابهة هي الجامع بينهما .

**ثانيا :** أن ليس مختصة بالمبتدإ والخير فإذا دخلت ما على المبتدإ والخبر أشبهتها من جهة النفي ما في الحال ، ومن جهة الاختصاص في الدخول على المبتدأ والخبر .

أما الكوفيون فاحتجوا بمايلي : أن ما غير مختصة ؛ لأنها تدخل على الاسم وكذا على الفعل . والحرف إنما يعمل إذا كان مختصا كحروف الجو ، والنصب ، والجزم ، فالحرف إذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل .

ويرد البصريون على الكوفيين قولهم : " أن القياس يقتضي أن ما لا تعمل وذلك لأنهم وجدوا بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها " .

أما عن قول الكوفيين : إن ما حرف وليس فعل وهي دونها فيسلّم البصريون بهذا الضعف ولذلك لم يُعملوها إلى بشروط :

أن لا يزاد بعدها " إن " فإن زيدت بطل عملها ، وإن أجازه بعضهم مثل : ما إن زيد قائم برفع قائم ، وما هنا زائدة عند البصريين .

### 5.1. رافع المبتدأ ورافع الخبر :

ذهب البصريون إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أن الابتداء وحده هو الذي يرفعه ، ورأى آخرون أنه يرتفع بالابتداء والمبتدإ معا ، وآخرون ذهبوا إلى المبتدأ يرفعه، والابتداء يرفع المبتدأ .

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدإ ؛ فهما يترافعان .

وكانت حجة البصريين قولهم : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية . لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيا ، وإنما هي أمارات ودلالات وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، وإذا ثبت أن الابتداء عامل في المبتدإ وجب أن يعمل في خبره ، قياسا على غيره من العوامل .

أما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ معا يعملان في الخبر ، حجتهم في ذلك وقوع الخبر لا يكون إلا بعد الابتداء والمبتدإ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، وهذا القول لا يخلو من الضعف ، وإن كان عليه كثير من البصريين . وذلك لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة مالا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له .والتحقيق فيه عند الأنباري أنه بواسطة الابتداء يعمل الابتداء في الخبر لأنه لا ينفصل عنه ، ورتبته لا تكون إلا بعده، فالابتداء عند وجود المبتدأ يعمل في الخبر ، لا به [1] .

[1] ينظر : ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 48.

فالابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل[1] .

أما من ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدإ والمبتدإ يعمل في الخبر دون الابتداء احتجوا بأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي وهذا أيضا ضعيف؛ لأنه متى وجب كونه عاملا في المبتدإ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف فالخبر هو المبتدأ في المعنى ، أو منزل منزلته .

فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلا منزلته تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعا للمبتدإ في الرفع ؛ كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف ، سواء كان العامل قويا أو ضعيفا ، فكذلك مثله هنا .

أما الكوفيون فاحتجوا : بأن المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدإ ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، والكلام لا يتم إلا بهما ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثلما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قالوا: إنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا.

[1] ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ص 46-47.

والكوفيون لا يجيزون أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنه يمكن القول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ؛ فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني .وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم .

كما لا يجيزون أن يقولوا : إنا نعني بالابتداء التعّري من العوامل اللفظية ، لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ، فهو إذن عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملا . فابتداؤهم بالمنصوبات والمسكنات والحروف يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع [1]

أما رد البصريين عن قول الكوفيين : " إنهما يترافعان ، لأن كل واحد منهما لا بد له من الآخر ولا ينفك عنه " ، كان من وجهين :

**أحدهما** : أن ما ذكرهم الكوفيون يؤدي إلى محال وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال محال .

**ثانيهما** : أن العامل الجديد لا يدخل على الشيء ما دام هناك عاملا موجودا ؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل .

[1] ينظر : أبو البركات الأنباري : الانصاف في مسائل الخلاف ، ص ص 45-46.

أما عن قولهم :" إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة كان الرد بأنهم بَينوا أن الابتداء عبارة عن التعري من العوامل اللفظية "

وقولهم: " فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا "

أجابوا عليه بقولهم : قد بينا وجه كونه عاملا في دليلنا بما يغني عن الإعادة في هذا الموضوع. على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون " يرتفع بتعريهم من العوامل الناصبة والجازمة " وإذا جازلكم أن تجعلوا التعري عاملا في الفعل المضارع جاز لنا أيضا أن نجعل التعري عاملا في الاسم المبتدإ .

وأما قولهم : " إن نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة " قالوا : أما المنصوبات لا يتصور أن تكون مبتدئة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلى أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبها بالمفعول والمفعول لابد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا ، فلا تصح له رتبة الابتداء ، فلا يصح أن تكون المنصوبات مبتدئة إذا كانت متقدمة في اللفظ متأخرة التقديم ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير ، وأما إذا ابتدئ بالمسكنات فهذا لا يخلو إما أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ و التقدير[1] .

[1] ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف "، ص ص 48-50.

فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقديم كان حكمها حكم المنصوبات ، لأنها في تقدير التأخير وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا تخلو : إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها .فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها فإنهم يحكمون على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره وهي شبه الحرف [1] أو تضمن معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها- نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون – فإنهم لا يحكمون على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها في أول الوضع لا تستحق شيئا من الإعراب ، فلم يكن الابتداء موجبا لها الرفع ؛لأنه نوع منه .

### 6.1. المسألة الزنبورية :

يروى أنه لما قدم سيبويه ببغداد صعب عليه مناظرة الكسائي ، يقول الخطيب البغدادي :" أخبرنا القارئ أبو العلاء الواسطي ، أخبرنا محمد بن جعفر التميمي ، حدثنا أبو العباس محمد بن الحسن ، حدثنا ثعلب عن سلمة قال :" لما دخل سيبويه من البصرة إلى مدينة السلام ، أتى حلقة الكسائي وفيها غلمائه ، الفراء وهشام ونحوهما فقال الفراء للكسائي : لا تكلمه ودعنا وإياه ، فإن العامة لا تعرف ما يجري بينكما وتغليبها بالظاهر ، فدعنا وإياه ، فلما جلس سيبويه سأل عن مسائل والفراء يجيب ، ثم قال له الفراء : ما تقول في قول الشاعر:

[1] المراد بشبه الحرف الهدف هو الشبه الموضعي ، بدليل ذكر الشبه المعنوي بعده .

**تمت بقربي الزينبيين كلاهما إليك وقربي خالد وسعيد**

وخلق سيبويه حيرة السؤال فقال :

أريد أن أمضي لحاجة ، وأدخل ، فلما خرج قال الفراء لأهل الحلقة : قد جاء وقت الانصراف فقوموا بنا ، فقاموا فخرج سيبويه ، فذكر علة البيت ، فرجع فوجدهم قد انصرفوا "[1]

فلما صعب عليه الاجتماع به سعى إلى ابن برمك للجمع بينهما يروي الأخفش : " فلما قدم عن أبي علي يحي بن خالد بن برمك سأله عن خبره والحال التي ورد لها .فقال : جئت لتجمع بيني وبين الكسائي فقال له : لا تفعل فإنه شيخ مدينة السلام وقارئها ، ومؤدب ولد أمير المؤمنين وكل من في المصر له ومعه ، فأبى إل أن يجمع بينهما،فعرف الرشيد خبره ، فأمر بالجمع بينهما.[2] ، " فعزم يحي على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما ، فلما حضر تقدم والأحمر فدخلنا ، فإذا بمثال في صدر المجلس فقعد عليه يحي ومعه إلى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم وحضر سيبويه ، فسأله الأحمر عن مسألته فأجابه ، فقال له : أخطأت ثم سأله عن ثانية فأجابه ، فقال له أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة فأجابه فقال له : أخطأت فقال له سيبويه: هذا سوء أدب ، فقال القراء فأقبلت عليه ، فقلت إن في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون ، ومررت بأبين ؟ كيف تقول على مثال ذلك من وأيت وأويتُ ؟ فقدر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، فقدر وأخطأ ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قال : لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، فحضر الكسائي ، فأقبل

[1] الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، المكتبة السفلية ، المدينة المنورة ، م 12 ، ص 187 -198 .
[2] الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص 69.

على سيبويه فقال تسألني أو أسألك ؟ قال لا بل تسألني أنت فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي أو فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه فإذا هو هي ولا يجوز النصب ، فقال لهم الكسائي : لحنت ، ثم عن مسائل في هذا النحو :خرجت ، فإذا عبد الله القائمُ والقائمَ فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب ، وقال له الكسائي : ليس هذا كلام العرب ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع سيبويه قوله ، فقال يحي بن خالد قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي هذه العرب ببابك ، قد اجتمعت من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم المصرين وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم فيُحضرون ويسألون فقال يحي وجعفر : وقد أنصفت وأمر بإحضاره فدخلوا وفيهم أبو فقعس [1] وأبو جراح [2] وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فتابعوا الكسائي ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحي على سيبويه ، فقال : قد تسمع أيها الرجل ؟ فاستكان سيبويه وأقبل الكسائي على يحي ، فقال : أصلح الله الوزير ، إنه قد وفد إليك من بلده مؤقلا ، فإذا رأيت أن لا ترده خائبا فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصير وجهه إلى فارس ، وأقام هناك ولم يعد إلى البصرة " [3]

أما الجواب عن المسألة : فيقول إبن هشام :" وأما سؤال الفراء ، أن أبون ، جمع أبٍ وأبٌ فعل بفتحتين وأصله أبُ فإذا بنينا مثله من " أوى " أو من " وأى" قلنا : أوى " كهوى " ؛ أو

[1] أنظر : ترجمته أنباه الرواة ، ج4 ، ص 121
[2] أنظر :ترجمته أنباه الرواة ، ج4، ص 120.
[3] جلال الدين عبد الرحمان الصيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، ت إبراهيم محمد عبد الله دمشق ، م 3 ، 1986م ، ص ص 29-32، أنظر مجالس العلماء ، مجلس 4 ، ص ص 9-10، معجم الدباء ، م 4 ، ص ص 96-98 ، طبقات النحويين اللغويين ، ص 68 ، 71 ، الإنصاف ، ج2 ، ص ص 703 ، 704 .

قلنا : وأي كهوى أيضا ، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول : أووْن أو وأوْن رفعا . وأويْن ، وأين جرا ونصبا كما تقول في جمع عصا ، وقفا اسم رجل ، عضوْن وقفون وعصين وقفيْن " [1] .

**7.1. الفصل بين المضاف والمضاف إليه :**

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحذف الجر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز [2] ذلك بغير الظرف وحذف الخفض .

احتج البصريون بأن قالوا : إنما قلنا :" إنه لا يجوز ذلك " لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن بفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف ، وحرف الجر ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأن العرب قد استعملته في أشعارها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته ، لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي ، من قولهم : " هذا غلام – والله – زيد " وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب ، من قولهم : " فتسمع صوت – والله – ربها " فنقول إن ما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد . فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو لغوا ، لزيادتها في الكلام ، في

---

[1] جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 105

[2] كذا والحق أن الكوفيين لم يجيزوا ذلك إلا ثعلبا: أنظر مجالس ثعلبا ، ص ص 125-126.

وقوعها غير موقعها ، والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بغير اليمين في اختيار الكلام .

**8.1- المنادى المفرد العلم ، معرب أو مبني ؟**

ذهب البصريون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد مبني على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول .

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين احتج البصريون بأن قالوا إنما قلنا بأنه مبني وإن كان في الأصل يجب أن يكون معربا لأنه أشبه كاف الخطاب مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه الخطاب ، والتعريف والإفراد ولما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أن كاف الخطاب مبنية .

ومنه من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب ، فإذا وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا كما أن اسم الخطاب مبني ، وإنما وجب أن يكون مبنيا كما أن اسم الخطاب مبني ، وإنما وجب أن يكون مبنيا على الضم لوجهين : أحدهما أنه لا يخلو : إما أن يبنى على الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم .

**والوجه الثاني** : أنه بني على الضم فرقا بينه وبين المضاف ، لأنه إن كان مضافا إلى النفس كان مكسورا ، وإن كان مضاف إلى غيرك كان منصوبا فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنه لا يدخل المضاف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، وجدناه مفعول المعنى ؛ فلم نحفظه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لأن لا يشبه ما لا ينصرف ؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوبا فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره[1]

**9.1 حذف لام الأمر من غير ضرورة [2]:**

" قال أبو العباس : أبو عثمان قال جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول : لأصحابه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر . قال : فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف فقال : فقلت وما الذي اضطره هنا ، وهو يمكنه أن يقول : فليدن منى ؟ قال : فسأل عني ، فقيل له : المازني ، فأوسع لي "

وفي رواية أخرى : " روى في كيسان عن المبرد عن المازني قال :

حضرت يوما الفراء وهو يقول : الجزم في الفعل المستقبل بغير جازم جائز .

---

[1] ينظر أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ص 323 ، 324.

[2] علي مدلل ، المناظرات النحوية بين البصريين والكوفيين ( من نشأة النحو ، إلى نهاية القرن الثالث المجدي ) ،ماجستير المدرسة العليا للأساتذة لم تنشر ، ص ص 114-115.

تتسم اللغة الشعرية عن غيرها بالترخص " يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر " وقد كانت عاملا من عوامل نشأة المناظرات بين النحويين ، وهذه المناظرة نموذج من ذلك والتي كانت بين المازني البصري والفراء الكوفي حول بيت من الشعر .

**قال المصنف:** وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول إيدن وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول يذن وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافة .

والشاهد في تيدن أصله لتاذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة .

وليس مضطرا لتمكنه ...الخ " لا يأتي بآت على قول غير المصنف أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في مثله في النثر وإن كان للشاعر عنه مزدوجة وكذا قوله بعد لأن الراجز لا يأتي على قول غيره.

**10.1.إعراب الاسم الواقع بعد " مذ " و " منذ " :**

ذهب البصريون إلى أن " مذ " و" منذ " يكونان حرفين جارين فيكون ما بعدها مجرورا بهما ، ويكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عندهما .

وذهب الكوفيين إلى أن " مذ " ومنذ " إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف وذهب أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف .

واحتج البصريون بأن قالو: إنما قلنا ابن مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، وذلك لأن " مذ " و " منذ " معناهما الأمد ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبرا عنهما ، وإنما بنيا لتضمنهما معنى " من و إلى ، وبنيت " مذ " على السكون لأنه الأصل في البناء ، وبنيت " منذ " على الضم لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم ، لأن من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم .

أما دليل الكوفيين على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من " من " و " إذ " فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما فحذفت الهمزة ووصلت " من " بالذال وضمت الميم ، للفرق بين حالة الإفراد والتركيب . والذي يدل على أن الأصل فيهما أنهما مركبتان من " من " و" إذ" ، أنّ من العرب من يقول في " منذ " ، " منذ" بكسر الميم وإذا ثبت أنها مركبة من " من " و " إذ " كان الاسم بعدهما مخفوضا كان الخفض بهما اعتبارا بمن ولهذا المعنى كان الخفض " بمنذ " أجود من " مذ " .

وأما الفراء فقد احتج بأن قال : " إنما قلت إن الاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدإ محذوف وذلك لأن " مذ " و " منذ " مركبتان من " من " و " ذو " التي بمعنى الذي .

وأما الرد عن كلمات الكوفيين – أما قولهم : " إنهما مركبتان من " من " و " إذ " فالبصريون لا يسلمون ، فأي دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل ؟ وليس إلى ذلك سبيل ! وقولهم :" إن من العرب من يقول في " منذ " منذ بكسر الميم ، فرد

البصريون بأنها لغية شاذة نادرة لا يعرج عليه ؛ وليس فيها حجة على أنها مركبة من " من " و" إذ " وإنما هي لغية شاذة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر والضم أفصح فأما أن تدل على أنها مركبة من "من " و"إذ" وقولهم إن الرفع بعدهما يكون بتقدير فعل والتقدير فيه : مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان إعتبارا بإذ والخفض يكون بعدهما اعتبارا بمن .

فرد البصريون بقولهم : هذا باطل ، لأن ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفردا وحدث حكم آخر .أما عن قول الفراء إنهما مركبتان من " من " و " ذو " التي بمعنى الذي والذي يبطل ما ذهب إليه القراء أن "ذو " التي بمعنى الذي إنما تستعملها طيء خاصة ، فكيف استعملت العرب قاطبة " ذو " بمعنى الذي مع من – على زعمكم – دون سائر المواضع ؟

وهل ذلك إلى تحكم محض لا دليل عليه؟

**11.1. لام لعل الأولى زائدة هي أم أصلية:**

ذهب البصريون إلى أن اللام الأولى في لعل زائدة ، وذهب الكوفيون إلى أنها أصلية .

احتج البصريون بأن قالوا إنما قلنا " إنها زائدة " لأنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم عارية عن اللام .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا " إن اللام أصلية " لأن لعل حرف وحروف الحروف كلها أصلية لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف ، والياء ، والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام ، إنما تختص بالأسماء والأفعال .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم :" إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم يغير "لام " أي لما كثرت هذه الكلمات ، في استعمالهم ، حذفوا اللام لكثرة الاستعمال ، وكان حذف اللام أولى من العين ، وإن كان أبعد من الطرف ، لأنه لو حذفت العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات ، فيؤدي ذلك إلى الاستثقال لأجل اجتماع الأمثال ، أو لأن اللام تكون في موضع ما من حروف الزيادة وليس العين كذلك.

وأما قولهم " إنا لما وجدناهم يستعملونها ، مع حذف اللام ، في معنى إثباتها دل على أنها زائدة ، فلنا : إنما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بينا .

وأما قولهم :" إن هذه الأحرف إنما عملت ، لشبه الفعل في لفظه ، قلنا لا تسلم أنها عملت لشبه الفعل في لفظه ، قلنا لا نسلم أنها عملت ، لشبه الفعل في لفظه فقط ، وإنما عملت ، لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى.

وأما قولهم :" إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة " لا " و الكاف في " لكن " وهما حرفان فلأن يجوز أن يحكم بزيادة اللام ، وهي حرف واحد.

**12.1.ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه :**

ذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز.

وذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه.

احتج البصريون بأن قالوا الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد في شروط الترخيم . وهي أن يكون الاسم المنادى مفردا معرفة زائدا على ثلاثة أحرف ، والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ، لأنهم لا يرخمون في غير النداء ، إلا في ضرورة الشعر .

وأما شرط كونه مفردا فظاهر أيضا لأن النداء يؤثر فيه البناء ويغيره عما كان عليه قبل النداء .

واحتج الكوفيون بأن قالوا: الدليل على أن ترخيم المضاف جائز ، أنه قد جاء في استعمالهم كثيرا .وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم وعلى كل حال ، فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه . والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر . وكما أنت الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه ، في حالة الاختبار فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات . وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر ، في غير نداء ، فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم : " إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد " قلنا : هذا فاسد ، لأنه لو كان هذا معتبرا ، لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد ، فلما لم يؤثر البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه ذلك من طريق الأولى " قلنا هذا فاسد لأنكم لا تقولون بصحة مذهبكم ، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد.

# الفصل الثالث

**1-التطبيق على أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟**

ذهب البصريون إلى أن المصدر أصل ، والفعل فرع عليه . بينما يرى الكوفيون أن الفعل أصل ، والمصدر فرع عليه.

واحتج البصريون بأن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين لذلك المصدر أصلا للفعل .وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كله لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه .اشتقوا له من لفظة أمثلة تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر ومستقبل لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة ؛ فدل على أن المصدر أصل للفعل .

منهم من احتج بأن المصدر هو الأصل لأن المصدر له مثال واحد ، نحو : الضرب والقتل والفعل له أمثلة مختلفة . كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة.

ومنهم من احتج بأن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، مثل : ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب . وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ، لأن الفرع لابد أن يكون فيه أصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة

فإنها تدل على الفضة، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليه ومأخوذة منها فكذلك مثلها هنا : الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من احتج بأن المصدر ليس مشتقا من الفعل ، بدليل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجرى على سنن في القياس . ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس : كالرجل والثوب ، والتراب ، دل على أنه غير مشتق من الفعل .[1]

ومنهم من احتج على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل بقولهم : أكرم إكراما بإثبات الهمزة ولو كان مشتقا منه لوجب حذف الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو: مُكرِم ومكرَم بما كانا مشتقين من الفعل ؛ فلما لم تحذف هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن المصدر هو الأصل لتسميته مصدرا ؛ فهو الموضع الذي يُصدر عنه . ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل " مَصدر ؛ فلما سمي مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه .

أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم : إن المصدر مشتق لأن المصدر يصح ويعتل ، لصحة واعتلال الفعل مثل : قاوم قواما . فيصح المصدر لصحة الفعل ، ومثل : قام قياما . فيعتل لاعتلاله ؛ فلما صح لصحة واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

---

[1] ينظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ص 237 ، 238 .

ومنهم من احتج على أن المصدر فرع أن الفعل يعمل في المصدر، مثل : ضربت ضربا فضربت نصبت ضربا . فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ومنهم من دلّل على أن المصدر فرع عن الفعل بأن المصدر يذكر تذكيرا للفعل ولاشك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد . والذي يذل على ذلك وجود أفعالا لا مصادر لها ، خصوصا على أصلكم ، وهي نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ،فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من قال : لا يجوز أن يقال " إن المصدر إنما سمي مصدورا لصدور الفعل عنه ، فقالوا :

لا نسلم ، بل سمي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل ، مثل : مركب فاره ، ومشرب عذب أي : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول لا الموضع [1].

أما جواب البصريين عن قولهم " إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله " كان من ثلاثة أوجه :

**الوجه الأول** : لا يأتي المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة إلا صحيحا نحو : ضربته ضربا وما أشبه ذلك ، وإنما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة .

**الوجه الثاني**: إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية ، مثل : يعد ، والأصل فيه يوعد ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ومثل :

[1] المرجع السابق ص 235، 236، 238.

أعد نعد ، تعد ، والأصل فيها أوعد ، نوعد ، توعد ، فحذفت الواو – وإن لم تقع بين ياء وكسرة – حملا على يعد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يعد ، وكذلك : أكرم والأصل فيه أأكرم فحذفت إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعها ، ومثل : نكرم ، وتكرم و يكرم ، والأصل فيها نؤكرم ،وتؤكرم ، ويؤكرم ، كما قال الشاعر: " فإنه أهل لأن يؤكرما " [1] فحذفوا الهمزة – وإن لم يجتمع فيها همزتان حملا على أكرم ، حتى لا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرِم ، فكذلك هنا .

وإما قولهم : " إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد " ردوا بقولهم وهذا أيضا لا يدل على الأصالة والفرعية ، مثل : جاءني زيد زيد ، ورأيت زيدا زيدا ، ومررت

بزيد زيد ، فإن زيدا الثاني يكون توكيدا للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقا من الفعل ولا فرعا عليه فكذلك مثله هنا [2].

وأما قولهم << إنا نجد أفعالا ولا مصادر لها >> ، قلنا : فلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعا مثل طير عبابيد أي متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ

[1] ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ص 239 .
[2] المرجع نفسه ، ص 239 .

الواحد الذي هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع ، وكذلك قالوا : طيرا أبابيل ، قال الله تعالى : << وأرسل عليهم طيرا أبابيل >> [1] أي جماعات في تفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إبّول ، وزعم بعضهم أنه إبّيل، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولا وإبولا قياسا وحملا ، لا استعمالا ونقلا ، والخلاف إنما وقع في استعمالهم في قياس كلاهم .

ثم قالوا : ما ذكرتموه معارض للمصادر التي لم تستعمل أفعالها ، نحو : ويله ، وويحه وويهه ، ووييه ، ووَيسه ، وأهلا وسهلا ، ومرحبا ، وسقيا ، وأفه ونكسا ، وسحقا ، ونوعا وجدعا ، وعفرا ، وخيبة ، ودفرا ، وتبا ، وبهرا .[2]

قال ابن ميادة :

**تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا** [3]

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتهم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا . فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلا ؛ فتتحقق المعارضة ويسقط الاستدلال .

وأما قولهم: " إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له فَعل ويَفعل " قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر ، نحو : الضرب والقتل ، وما

---

[1] سورة الفيل ، الآية 3 .
[2] ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ص 241 .
[3] الشاهد لإبن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد حسب قول الأنباري ، وقد أنشده ابن منظور ، ونسبه إليه في المرتين وهو من شواهد سيبويه ط1 ، ص157 .

نسميه فعلا ويفعلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شئ قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال : ضرب زيد قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ؛ وذلك محال . والذي يدل على تسمية المصدر مصدرا قولهم : <<إن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، أي مركوب فاره ومشروب عذب ، رد عليهم بقولهم : هذا باطل من وجهين :

**الوجه الأول** : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه .

**الوجه الثاني** : يجوز أن يكون المراد بقولهم : " مركب فاره ؛ ومشروب عذب >" موضع الركوب ، وموضع الشرب ، ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال : جرى النهر والنهر لا يجري إنما يجري الماء فيه ، قال تعالى : << تجري من تحتها الأنهار >>[1] .

فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها ؛ لما بينهما من المجاورة ، ومنه قولهم : " بلد آمن ، ومكان آمن " فأضافوا الأمن إليه مجازا ؛ لأنه يكون فيه ؛ قال الله تعالى : << وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا >> [2]

وقال الشاعر :

**لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت ، ومالِيل المطي بنائم** [3]

---

[1] سورة البروج ، الآية 11 .
[2] سورة البقرة ، الآية 126 .
[3] البيت لجرير بن عطية من قصيدة ثابتة في ديوانه ، ص 553 ، وقد وردت في النقائض ، ص 753 ، والبيت من شواهد الإيضاح للقزويني ، ص 27 .

أي بمنوم فيه ، ومنه قولهم : يوم فاجر. فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه – قال الشاعر :

**ولما رأيت الخيل تترى أثائجا علمت بأن اليوم أحمس فاجر** [1]

وفاجر بمعني مفجور فيه .

**2-التطبيق على عطف الاسم على الضمير المحفوض :**

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز عطف الاسم على الضمير المخفوض، إلا بإعادة الخافض (حرف الجر ) . وذهب الكوفيون إلى أن إعادته مختارة ، وليست واجبة.

أما البصريون فقد منعوا العطف على المجرور إلا بإعادة حرف الجر ، بدليل أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد . فالضمير المجرور والجار لا ينفصلان بخلاف ضمير المرفوع ؛ والمنصوب، فإذا عطفت عليه كأنك عطفت الاسم على الحرف الجار وهذا لا يجوز ؛ كما في قوله تعالى : << يتساءلون به والأرحام >> [2]

إذ لا يجوز عطف الأرحام على به إلا بإعادة الخافض ، فتصبح : يتساءلون به وبالأرحام إلا إذا كانت الأرحام مرفوعة ؛ لأن إذا عطفنا اسم ظاهر على ضمير مجرور قد يتوهم السامع أن عطفنا على حرف الجر، فحرف الجر مجرور ، واسم الجر مجرور ، والمعطوف مجرور . لذا لا يجوز عطف الاسم على الضمير لأنه أقوى منه .

[1] لم يعثر على قائل هذا البيت.
[2] سورة النساء ، الآية 1 .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن إعادة حرف الجر مختارة ، غير واجبة ، واستدلوا بقوله تعالى : << يتساءلون به والأرحام >> وكذلك قوله : << وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام >> [1] فعطفت الأرحام ، والمسجد على الضمير " به " دون إعادة الخافض .

وفي رأي الكوفيين أن استلزام العطف المقدر على تمام صلته ، لأن المعطوف على جزء الصلة ، في هذا الرأي قال يونس بن حبيب ، والأخفش .

وأجاز الفراء قوله تعالى << الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم >> [2]. فنلاحظ أنم ما هو اسم موصول عطف على الضمير بهن ، دون عادة الجار .

وفي مثل قوله تعالى << وأنزل من قبلك والمقيمين الصلاة >>[3] .

أما من كلام العرب استشهدوا بقول الشاعر :

**فاليوم قررت تهجونا وتشتمنا [4] فاذهب فما بك والأيام من عجب [5].**

وقد احتج البصريون في ردهم على شواهد أهل الكوفة ، بعدم جواز العطف اسم ظاهر على ضمير مخفوض ، إلا بإعادة الخافض بما يلي :

أن ما وقع في الشعر فهو للضرورة ، أما قراءة << يتساءلون به والأرحام >>[1] فقد رويت بالنصب ،وهو رأي الزجاج إذ يقول : " والقراءة الجيدة نصب الأرحام "، ثم قال : وإجماع النحاة أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر ، إلا بإظهار الجار

---

[1] سورة البقرة ،الآية 47 .
[2] سورة النساء ، الآية 127.
[3] سورة النساء، الآية 161.
[4] أبو العباس المبرد : الكامل في اللغة والأدب ، ت الدكتور زكي مبارك ، ج 2 ، ص 749.
[5] من أبيات الكتاب ولم ينسب إلى قائل معين (العين ) .

يستقبح النحويون : مررت به وزيد ، وبك وزيدا إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا بك وبزيد ، فقال بعضهم : "لأن المخفوض حرف متصل غير منفصل ، فكأنه كالتنوين في الاسم فقبل أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه " [2] .

كما رويت هذه القراءة بالجر ، وهو رأي ابن جني حيث قال : << ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس .[3]

ويعني : أبي العباس المبرد ، وذلك أن المبرد تعرض لهذه القراءة في كتابه الكامل ، فقال : وقراءة حمزة : << الذي تساءلون به والأرحام >> بالجر ، وهذا مما لا يجوز عندنا .

أما رأي ابن يعيش فيتضح من خلال قوله : " إن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرا إلى العطف على الضمير المخفوض " [4]

وقد رد قراء هذه القراءة كابي المسعود ، وابن عباس ، والأعشى ، والحسن البصري وقتادة ومجاهد . كما أن النحاة وجهوا هذه القراءة بأمرين :

الأمر الأول : أن تكون الواو،واو القسم ( أن الله قسم بالأرحام ) ، لأن العرب يقسمون بالأرحام ويعظمونها ، وقوله تعالى : << إن الله كان عليكم رقيبا >> [5] جوابا للقسم .

الوجه الثاني : أن تكون هناك باء زائدة حذفت لتقدم ذكرها ؛ أي يصبح تقدير الآية << يتساءلون به و بالأرحام >> حذفت الباء ، فجرت الأرحام بالباء المحذوفة ولم تجر بالعطف .

---

[1] سورة النساء، الآية 1.
[2] الزجاج : معاني القرآن ، دار الكتب المصرية ، محفوظ رقم 111م ، تفسير ، ورقة 2 .
[3] ابن جني : الخصائص ، دار الكتب المصرية ، مصر ، ج1 ، ص 385 .
[4] ابن يعيش : شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنبرية ، ج3 ، ص 78 .
[5] سورة النساء ، الآية 1 .

وهذه التراكيب لها مثيلها في العربية ، مثل: بمن تمر أمر وتقدير الكلام بمن تمر أمر به،وقولنا : على من تنزل أنزل بمعني على من تنزل أنزل عليه ، وحذف حروف الجر مشهورة عند العرب مثل قول الشاعر:

**رسم دار وقفت في طلل  كدت أقدي الحياة من جلل .**

فرسم هنا مجرور ويجزم الجر رُبّ المحذوف ، بمعنى ورب رسم دار .

ومثله قول الشاعر :

**فكل امرئ تحسبن امرءا  ونارا توقد بالليل نارا .**

وأصل الكلام وكل نار توقد بالليل نارا ،فحذف كل لتقدم ذكرها ، إذ استغني عن تكرير كل وبقي عملها . مثله في البيت :

**نعلق في مثل السواري [1] سيوفنا  وما بينها والكعب غوط [2] نفانف [3]**

وأصل الشطر الثاني من البيت الشعري : وما بينها وبين الكعب غوط نفانف فحذف " بين" لتقدم ذكرها ، وحذف المضاف أقرب متناولا .

كذلك في قول الشاعر :

**فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا  فاذهب فما بك والأيام من عجب**

[1] قال العيني : السواري جمع سارية وهي الاسطوانة
[2] غوط جمع غائط وهو المطمئن من الأرض
[3] قال العيني نفانف ، جمع نفانف وهو الهواء بين الساريتين .

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ، ومجاهد مع أنهما كانا من أكبر علماء السلف في علم القرآن .[1]

وأيضا قوله تعالى :<< والمقيمين الصلاة >> [2] فقالوا: أن المقيمين منصوبة على المدح ؛ فهي مفعول به لفعل محذوف وليست معطوفة على الكاف في قبلك.

أما الأبيات فهي من باب الشذوذ وعدم إطرادها ( جريانها ) على قواعد النحو العام بهذه الطريقة رد البصريون شواهد أهل الكوفة وجعلوا القواعد النحوية تجري على المشهور من كلام العرب . أماما خالفه فقد حاولوا أن يجدوا له تأويلا ؛ أو تقديرا ، أو يصفونه بالشذوذ ويطرحونه .

**2- التطبيق على العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر :**

ذهب البصريون إلى أن العطف يكون بالنصب على اسم إن ، قبل تمام خبرها .بينما ذهب الكوفيون إلى عدم جواز العطف بالنصب .

أجاز البصريون العطف على اسم إن قبل مجيء خبرها ، ولا فرق قبل وقوع الخبر أو بعد وقوعه ، واستشهدوا بقوله تعالى : << إن المسلمين والمسلمات >> [3] فالمسلمات عطفت بالنصب على المسلمين .

ومثل وقوعه في الشعر قول الشاعر :

---

[1] محمد الرازي : مفاتيح الغيب ، المطبعة الخيرية ، ج1 ، ص 313 .
[2] سورة النساء، الآية 161 .
[3] سورة الأحزاب ، الآية 35 .

**إن الربيع الجود والخريف  يدا أبي العباس والصّيوف**

فحمل الشاعر "الصيوف والخريف" بالنصب على اسم إن. وقد غلط سيبويه قول العرب : " إنهم أجمعون ذاهبون " و " إنك وزيد ذاهبان " .

فأجمعون أصلها أجمعين لأن اسم إن يكون منصوب لكن عند العرب جاءت بهذا الشكل . وربما كان مراد سيبويه بلفظ الغلط مجرد التوهم مثل قول الشاعر :

**بدا لي أني لست مدرك ما مضى  ولا سابق شيئا إذا كان جائيا**

في الأصل سابق تكون سابقا للنصب لكن الشاعر توهم أن ما قبله مجرورا فجره . ومثل قول العرب : هذا جحر ضب خرب ، فقد جاءت الصفة خرب بالجر من باب التوهم بمعني أنهم توهموا أن خرب صفة لضب لذا جاءت مجرورة .

أما الكوفيون فلم يجيز والعطف بالنصب على اسم إن قبل تمام خبرها ، مثل : إن زيدا وعمرا قادمان ، فيما أجاز الكسائي الرفع مثل : إن زيدا وعمرُ قادمان . فاحتج الكسائي إضافة إلى قوله تعالى : << إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى >> .

فعطفت الصابئون رفعا ، على الذين ( اسم موصول في محل نصب اسم إن )قبل مجيء خبرها . بقوله تعالى : << إن الله وملائكته يصلون على النبي >> [1]

يعطف الملائكة على لفظ الجلالة " الله " قبل مجيء خبر إن ، ومنه قول الشاعر:

**فـــمن أمسى بالمدينة رحله  فإني وقيار بها لغريب**

[1] سورة الأحزاب ، الآية 55.

عطفت قيار بالرفع على اسم إن قبل مجيء الخبر وهو لغريب .

ويجعل الكوفيون من هذا الرفع قبل استكمال الخبر على أنه مبتدأ حذف خبره ؛ ويكون من قبيل الاعتراض اسم إن وخبرها ؛ بمعنى قيار نعربه مبتدأ و خبره محذوف وجوبا ، تقديره كائن أو موجود والجملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها .

أو يكون معطوفا على محل اسم إن لأن أصله مبتدأ مرفوع ؛ أي أنه قبل دخول الناسخ " إن " كان في أصله مبتدأ ، ومنه احتجوا بقول الشاعر :

**فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب**

فعطف الأب بالرفع على محل الأم لأنه في الأصل مبتدأ ، ووافق القراء أستاذه إن خفي إعراب اسم إن .كأن يكون مبنيا ،أو اسما موصولا مثل : مصطفى، مستشفى، إنك وزيد ذاهبان وإن هذا وعمرو عالمان ، فإن هذا لا تظهر عليه الحركة الإعرابية .

**4 . التطبيق على قياس ما على ليس :**

ذهب البصريون إلى أن ما تعمل عمل ليس ؛ ترفع الاسم وتنصب الخبر واحتجوا بقولهم إن ما نصبت الخبر وذلك أنما أشبهت ليس فوجب أن تعمل عملها ووجه الشبه من أمرين:

**أولا :** أن " ما " تنفي ما في الحال كما أن " ليس " تنفي ما في الحال مثل قوله تعالى :<< أليس الله بأحكم الحاكمين >> [1] فليس تنفي الحدوث في الحال كذلك ما،مثل : أما الله بأحكم الحاكمين فهي تنفي ما في الحال .

[1] سورة التين ، الآية 8 .

وكذلك مثل : ليس الله بكاف عبده ، وما الله بكاف عبده .

**ثانيا** : أن ليس مختصة بالمبتدإ والخبر ، فإذا دخلت ما على المبتدإ والخبر أشبهتها من جهة الاختصاص في الدخول على المبتدإ والخبر .

أما الكوفيون فاحتجوا بمايلي :

أن ما غير مختصة لدخولها على الاسم والفعل، والحروف إنما تعمل إذا كانت مختصة كحروف الجر ، والنصب ، والجزم ، وإن ، وأن كذلك حروف مختصة تدخل على الجملة الاسمية ، فالحروف إذا كانت غير مختصة فوجب أن لا تعمل مثل : حروف الاستفهام والهاء ، وحروف العطف ، فهي تدخل على الاسم والفعل وليس لها علاقة بما بعدها . فنقول : ما زيد قائم وما يقوم زيد فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل وهي مهملة في لغة تميم كما أنها ليست بفعل فليست على معنى ليس ، فهي لا يكون فيها إضمار ولهذا قرأ الآية :<< ما هذا بشرٌ >> [1]

وكذلك قوله تعالى :<< ما هن أمهاتُهم >> [2].

ويروى عن الأصمعي أنه ما سمعه في شيء من أشعار العرب ، أي لم يرد إليه أن جاء خبر ما منصوب .ويعلل الكوفيون نصب الخبر على أنه منصوب على نزع الخافض ، يقول الفراء : إن الآية :<< ما هذا بشُر >> نصبت بشرا ، وأصبحت " ما هذا بشرا " ، لأن الباء

[1] سورة يوسف ، الآية 31.
[2] سورة المجادلة ، الآية 2.

قد استعملت فيه ، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلى بالباء . فلما حذفوها أحب أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك.

وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء ، وغير الباء ، فإذا أسقطوها رفعوا وقد أنشذ الفراء بعض أهل نجد بيتا شعريا :

**لشتان ما أنوي وينوي بنو أبي جميعا فما هذان مستويان**

فقد رفع مستويان وكان محلها النصب – حسب لغة أهل الحجاز – وذلك على لغة نجد.

أما رد البصريين عن قول الكوفيين : إن ما حرف وليس فعل وهي دونها فيسلم البصريون بهذا الضعف ، ولذلك لم يعملوها إلى بشروط :

**أولا** : أن لا يزاد بعدها إنْ فإن زيدت بطل عملها وإن أجازه بعضهم مثل : ما إن زيد قائم برفع قائم . وهي زائدة عند البصريين وقد قال الشاعر :

**بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف**

فقد رفع ذهب وذلك على إهمال ما ، وإن ما لا تعمل حينئذ ؛ لأنها محمولة على ليس وليس لا يقترن اسمها بإنّ .أما رواية يعقوب بن السكيت بنصب ذهب فيصبح البيت الشعري:

**بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريف ولكن أنتم الخزف**

فهذه الرواية جاءت ذهبا منصوبة فتخرج إن مؤكدة نافية لما الزائدة لأن نفي النفي إيجاب (ما نافية وإن نافية ) .

**ثانيا :** أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا فإن انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس . فلذلك وجب الرفع فنقول : وما محمدُ إلا رسولُ ، فلو لم تدخل إلا لتنفي خبرها لعملت ما .كذلك نقول : " وما أمرنا إلا واحدة " وأصل المثالين كمايلي :

وما محمد رسولا ، وما أمرنا واحدة . ومثل قولنا : ليس الطيب إلا المسك .بالرفع فإن بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الإهمال عند انتقاض النفي ، كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الإهمال عند استفاء شروطها . كذلك قول الشاعر :

**وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا**

**5- التطبيق على رفع المبتدأ ورافع الخبر :**

كان الجرمي قوي الحجة ، عالي الصوت في مناظراته ، شديد الصياح . وحين نزل بغداد ناظر الفراء مناظرة دوت شهرتها في الأوساط النحوية ، وكان موضوعها ما يراه سيبويه من أن العامل في المبتدإ هو الابتداء وما يراه الفراء وغيره من الكوفيين من أن العامل في المبتدإ و الخبر. " اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكرياء يحي بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم زيد منطلق . لم رفعوا زيدا ؟ فقال له الجرمي: بالابتداء ، فقال له الفراء : وما معنى الابتداء ؟ فقال الجرمي : تعريته من العوامل اللفظية ، فقال له الفراء : فأظهره فقال: هذا معنى لا يظهر ، فقال له الفراء : فمثله ، قال الجرمي : لا يتمثل .

قال الفراء ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل ،فقال الجرمي: أخبرني عن قولهم : زيد ضربته ، بم رفعتم زيدا ؟ قال الفراء : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسما

فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا فإنا نجعل كل واحد من المبتدإ والخبر عاملا في صاحبه في نحو زيد منطلق ، فقال له الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق ، لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في ضربته فهي في محل نصب فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء :لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد ، فقال له الجرمي : وما العائد ؟ فقال الفراء : معنى ، فقال الجرمي : أظهره ، فقال له: لا يظهر، فقال له : مثله ، فقال: لا يتمثل ، قال له الجرمي : لقد وقعت فيما مررت منه " [1] وبذلك أسكته.

هذه المناظرة تظهر فيها المناقشة الفلسفية في أعلى صورها بين الجرمي الذي يمثل المدرسة البصرية ، والفراء الذي يمثل المدرسة الكوفية .

فهما متفقان على أن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولكنهما اختلفا في العامل ، وقد كانت هذه المسألة موقع خلاف بين البصريين والكوفيين أوردها صاحب الإنصاف حيث يقول:

"ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ برفع الخبر ، فهما يترافعان " [2]

---

[1] جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي : أنباه الرواة على أنباه النحاة ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ج 3 ، ط1 1986 م ، ص 83 ، أنظر : الإنصاف ، ج1 ، ص 49.

[2] كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري: الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين .المكتبة العصرية ، بيروت ، ج1 ، 1986 م ، ص 44.

" وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع ، بالإبتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدإ والمبتدأ يرتفع بالابتداء " [1].

فقد سأل الفراء في هذه المناظرة الجرمي عن العامل في المبتدإ ، فكان جوابه أن العامل في المبتدإ هو الابتداء وقد فسره بأنه : " يعني الابتداء هو تعريته من العوامل اللفظية " وهو ما ذهب إليه بعض البصريين وإن نسب العكبري [2] هذا التعريف للمبرد .

فطلب منه الفراء أن يظهر العامل ويمثله فأجاب الجرمي بالنفي ، فتعجب الفراء من هذا العامل المعنوي ، والمعنوي غير حسي ، فكيف يكون له أثر مادي ؟

وربما هذا الذي أشار إليه العكبري في التبيين ، عند الرد على هذا الرأي بقوله :" أما التعري من العوامل ، فإنه غير عامل ، لأن ذلك عدم ، والعدم لا يعمل " [3].

وتستمر المناقشة العقلية ، ليصبح الفراء معللا بعد أن كان سائلا، والجرمي سائلا بعد أن كان معللا ، ليوقعه في نفس ما أوقعه فيه الفراء ، وهو ما نجح فيه.

فأعطى الجرمي مثالا: زيد ضربته ، وسأله عن العامل في رفع المبتدإ " زيد " أراد الفراء التهرب وأجاب إجابة عامة: يرتفع المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدإ ويسمونه مترافعين – وهو رأي الكوفيين – اعترض الجرمي بأن هذه الإجابة في حالة إذا كان الخبر اسما نحو : زيد

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 45.
[3] أبو البقاء العكبري : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ت عبد الرحمن بن سليمان العثمنيين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1988 م ، ص 224.
[3] المرجع نفسه ، ص 226.

منطلق وقد جوز ما ذهب إليه وإنما أراد إذا لم يكن الخبر اسما نحو : زيد ضربته فأجاب الفراء بأن العامل في الرفع هو العائد فطلب منه الجرمي أن يظهره ، ويمثله ، فأجاب بالنفي ، فأوقعه فيما كان قد أنكره من قبل.

فالجرمي يتعجب أيضا كيف أن هذه الهاء ترفع ، وهي نفسها غير مرفوعة ، ففاقد الشيء لا يعطيه لغيره ." وحكى أنه سأل الفراء بعد ذلك فقيل له : كيف وجدت الجرمي ؟ فقال : وجدته آية وسئل الجرمي ؟ فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطانا " [1].

ويبدو من خلال المناظرة تأثير الفلسفة، والمنطق في العامل بخاصة ، وفي الدرس النحوي على وجه العموم .

ونعتبر هذه المناظرة باكورة المناقشات المنطقية الفلسفية في مسألة العامل وقد ظلت هذه المناقشات الفلسفية تترعرع حتى أثمرت الاحتجاج الدقيق ، نجده مثلا عند المبرد والسيرافي حتى أبعدتهم في بعض الأحيان عن الواقع اللغوي وأصبحت ميدانا لإبراز قوة الملكة العقلية أو تفنيد آراء الخصم دون فائدة نحوية .

وقد أورد المسألة صاحب الإنصاف وأورد حجج الفريقين في ذلك ، قال الكوفيون : " لا يجوز أن يقال أن المبتدأ يرتفع بالابتداء لأنا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء ؛ فإن كان شيء ، فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا

[1] ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ص 49.

أو أداة من حروف المعاني؛ فإن أسماء فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له وذلك محال ، وإن كان فعل ينبغي أن يقال " زيد قائما " كما يقال " حضر زيد قائما "

وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد ، وإن، كان غير شيء فالاسم لا فعه إلا رافع موجود غير معدوم ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف .قالوا ولا يجوز أن يقال إن نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية ، لأن نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عامل .والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجب للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن العامل هو الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق بالنار والاغراق بالماء والقطع بالسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل اجماع إنما هي إمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر ، فصبغت أحدهما وتركت صبغا آخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ وإذا ثبت أنه عامل في

المبتدإ وجب أن يعمل في خبره ، قياسا على غيره من العوامل ، نحو " كان " وأخواتها ،و" أن " وأخواتها "و ظننت " وأخواتها فإنها لما عملت في المبتدإ عملت في خبره فكذلك ها هنا " [1]

وقد أورد ابن الأنباري رأيه في المسألة فقال: " إن الابتداء لا يخلو إما أن يكون اسما أو فعلا أو أداة إلى آخر ما قرروا .قلنا : قد بينا أن الابتداء عبارة عن التعري من العوامل اللفظية . قولهم : فإذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذن عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملا ، قلنا : قد بينا وجه كونه عاملا في دليلنا بما يغني عن الإعادة ها هنا على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون : يرتفع بتعريته من العوامل الناصبة والجازمة .وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعري عاملا في الفعل المضارع جاز لنا أن نجعل التعري عاملا في اسم المبتدإ " [2] .

**6- التطبيق على المسألة الزنبورية :**

" قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو إذا هو إياها " هي أشهر المناظرات النحوية، فقد تناولها الباحثون قديما وحديثا وكانت بين زعيم المدرسة البصرية سيبويه وزعيم المدرسة الكوفية الكسائي ، بحضرة زعماء البرامكة .وقد اختلفوا في مكان وقوعها، فمنهم من قال أنها في قصر البرامكة ، ومنهم من قال : في قصر الرشيد ، وقد عرفنا أن الكسائي عاش في قصر الرشيد ، ونال الحظوة عنده ، وكان مؤذبا لوالديه – الأمين

[1] أبو البقاء العكبري : التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ت عبد الرحمن بن سليمان العثمنيين ، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، ج1، 1988 م ، ص ص 16 ، 45.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص ص 48-49.

والمأمون – فلا بد أن يحافظ وبأية وسيلة على هذه المكانة ، ولا بد أن يظهر بمظهر العالم المتمكن الجدير بهذه المكانة فكان يحرص على الإجهاز على الخصم بكل عنف وبأية وسيلة . يظهر جليا من خلال هذه المناظرة التي كانت وراء موت سيبويه كمدا ومما زادها عنفا أن الكسائي اعتبر هذه المناظرة مناظرة ثأرية بعد أن هزم على يد أحد البصريين وهو الزبيدي .

وإنما سميت " المسألة الزنبورية " بقول الكسائي في سؤاله : " كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور " .

وقبل أن يلتقي سيبويه بالكسائي ، طرح عليه الأحمر أسئلة وخطأه فيها ، مما أثار غضبه وفعل الفراء نفس ما فعله الأحمر ، مما أثار غضبه ، ولعل هذا السلوك كان مقصودا حتى يربكا الخصم قبل قدوم صاحبهما .

أما جواب المسألة فيقول ابن الأنباري : " أما البصريون ، فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن " هو " مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدإ من خبر ، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبرا عنه إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعا ولا يجوز أن يكون منصوبا بوجه ما ، فوجب أن يقال : فإذا هو هي ، فهو راجع إلى الزنبور لأنه مذكر وهي راجعا إلى العقرب لأنه مؤنث " [1]

[1] ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ومعه محمد محي الدين عبد الحميد : كتاب الانتصاف من الإنصاف ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ج2 ، 1987 م ، ص 704.

أما الكوفيون فقد اعتمدوا السماع عن العرب مجاراة للكسائي فيما ذهب إليه ، وكما اعتمدوا القياس أيضا . فأما السماع فهو حين احتكموا للأعراب ، وقالوا بقول الكسائي.

وأما من جهة القياس ، فقد قال ثعلب :" وإنما أدخل العماد في قوله : " فإذا هو إياها " لأن فإذا للمفاجأة أي فوجدته ورأيته ، ووجدت ورأيت تنصب شيئين ويكون معه خبر فلذلك نصبت العرب " [1].

وقالوا : " إنما قلنا ذلك لأن " إذا " فإذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل " وجدت " [2].

وأما رأي صاحب الإنصاف فيقول :" وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما رواه عن العرب من قولهم : " فإذا هو إياها ".فمن الشاذ الذي لا يعبأ به كالجزم " بلم " والنصب " بلن " وما أشبه ذلك عن الشواذ التي تخرج عن القياس ، على أنه قد روى أنهم قد أعطلوا على متابعة الكسائي جعلا فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة .

وأما قولهم إن " إذا " إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وجدت فباطل ؛ لأنها إن كانت بمنزلة وجدت في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها مفعولان كقولك " وجدت زيدا قائمًا " ونلاحظ أن النحويين مع علمهم بكل خلفيات المناظرة ، وبخطأ الكسائي متعمدا إلا أنهم أوردوا تخريجات لهذه المناظرة ، مثل ابن هشام في المغني ؛ وقد ضيع الكثير من الجهد ، ففصل المسألة وأورد تخريجات دقيقة لها ، وقد قال بعد شرحه لهذه المسألة :" وليس هذا مما يُخفى

[1] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي : مجالس العلماء ، ت عبد السلام هارون ، دار الرافعي الرياض ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، المجلس 4 ، ص 10 .
[2] المرجع نفسه ، ج2 ، ص 704.

على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد فألقيت علي مسألة فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم وهكذا اتفق سيبويه رحمه الله " [1].

وحقيقة أن هذا الخلاف هنا ، بعيد عن منهج المدرستين ، ولكنه قريب من الهوى الشخصي وهذا ليس ببعيد عن الكسائي ، فقد قال ابن هشام نفسه :" فيقال أن العرب قد أرشدوا على ذلك ؛ أو أنه علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ، ويقال أنهم قالوا : القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب وإن سيبويه قال ليحي :مرهم أن ينطقوا بذلك؛ فإن ألسنتهم لا تطوع به " [2].

قال ابن الشجري :" وإنما أنكر سيبويه النصب لأنه لم يره مطابقا للقياس أو لم ير له وجها يقارب الصواب ولما لم ينطق الكسائي بحجة قياسية ، يدفع بها إنكار سيبويه للنصب كان قصار الالتجاء إلى السماع والتثبيت بقول أعراب ، أحضروا فسئلوا عن ذلك وكان الكسائي بهم أنسه وسيبويه إذ ذاك غريب طارئ عليهم "[3] .

وهناك روايات كثيرة تثبت مؤامرة الكسائي وأصحابه ، ومع ذلك نجد من ينفي ذلك يقول الخطيب البغدادي : ويبدو أنه كان من أنصار الكسائي " فقال بعض الجهال إن الكسائي واطأ الأعراب من الليل حتى تكلموا بالذي أراده ، وهذا قول لا يعرج عليه لأن مثل هذا لا يخفى على الخليفة والوزير وأهل بغداد أجمعين " [4].

---

[1] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج1 ، ص ص 105 ، 106 .

[2] المصدر السابق ، ج 1 ، ص 104.
[3] ابن الشجري ، أمالي ، ج1 ، ص 349.
[4] الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، م 12 ، ص 105.

فالبغدادي يصف الرواة الذين أجمعوا على وجود تواطؤ بين الكسائي والأعراب بالجهال وحجته في ذلك أن إتفاقا كهذا يستحيل أن يغيب عن أنظار سكان بغداد أو الخليفة .

وهي حجة حسب رأينا ليست قوية لأن الأمر دبر بليل كما يقول العرب والليل مأوى للمؤامرات .فترفع الفاعل وتنصب المفعولين [1].

فتقول : فإذا إياها إياها، وهذا ما لم يدع به حتى الكوفيين ." وإن قالوا : إنها تعمل عمل الظرف وعمل وجدت ؛ فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثانية على أنها فعل ينصب مفعولين فباطل ؛ لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقي منصوب بلا ناصب ، وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيلا " [2].

وأما قولهم قول أبي العباس ثعلب : " إن هو في قولهم فإذا هو إياهم عماد" فباطل عند الكوفيين والبصريين ، لأن العماد عند الكوفيين – الذي يسميه البصريون الفصل – يجوز حذفه في الكلام ، ولا يختل معنى الكلام بحذفه ، ألا ترى أنك لو حذفت العماد الذي هو الفصل في قولك " كان زيد هو القائمَ " لم يختل معنى الكلام بحذفه ؛ وكان الكلام صحيحا وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إثباته وحذفه ، ولو حذفته ها هنا من قولهم " فإذا هو إياها " لاختل معنى الكلام وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير " فإذا إياها " وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ، فبطل ما ذهبوا إليه "[3] .

---

[1] ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2 ، ص ص 705.، 706.

[2] المرجع السابق ، ج 2 ، ص 705.

[3] المرجع نفسه ، ج2 ، ص 705- 706.

ومن خلال هذه المناظرة يبدو أن الكسائي وتلميذيه قد أوقعوا سيبويه في فخ .قال ابن الشجري : " إنما قصد الكسائي بسؤاله علم أنه لا وجه في العربية ،واتفق هو والفراء على ذلك ليخالفه سيبويه فيكون الرجوع إلى السماع، فينقطع المجلس عن النظر والقياس " [1] .

وقد يكون هؤلاء الأعراب الذين احتكم لهم قد أعطوا على متابعة الكسائي جعلا، وقيل إنهم لم ينطقوا بالنصب ، وإنما قالوا : " القول قول الكسائي " .

ومما يلاحظ على المناظرة أيضا مايلي :

**أولا:** تعددت مواضيع المناظرة ، فقد تناولت قضيتين أو مسألتين: الأولى صرفية والثانية نحوية .

**ثانيا:** تبدو أن العصبية في النحو لم تقتصر عن النحاة بل تعدت إلى رجال الدولة وقد ظهر ذلك من خلال تدخل شيبة بن الوليد ، وهو أحد قواد المهدي ، هذا إضافة إلى ما قلناه أن الخلفاء ورجال الدولة عامة ، كانوا يهتموا بالنحو والصرف ، فيعقدون مناظرات ليتسامروا فيما بينهم ، وبخاصة في رمضان ، فيطرحون أسئلة ويطلبون الإجابة من المتناظرين .

أما عن المسألة الأولى : النسب إلى " البحرين " و " الحصنين " و " الجنّان " .

فالمتناظران لم يختلفا في الحكم الصرفي وإنما اختلفا في علة الحكم ، في قوله : كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا : بحرانيّ ، ونسبوا إلى الحصنين فقالوا : حصنيّ ولم يقولوا: حصنانيّ كما قالوا : بحرانيّ .

[1] ابن الشجري ، أمالي ، ت علي بن حمزة محمود محمد الطناجي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ج2 ، 1992 م ، ص 350.

وبعدما أورد اليزيدي الإجابة ، أفصح الكسائي على أن له إجابة أفضل منها .

وأطلق لفظة " العلة " بقوله :" لوا سألني الأمير لأخبرته فيها بعلة هي أحسن من هذا ".

– ويبدوا أن العلل أصبحت موضوعا للمناظرة وميدانا لإظهار البراعة – ولكن بعد إيراده العلة ، استطاع اليزيدي أن يظهر فسادها .وانتصر عليه في هذه المسألة .

**7– التطبيق على الفصل بين المضاف والمضاف إليه :**

ذهب البصريون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الخفض.

احتج البصريون بأن قالوا لا يجوز الفصل بينهما . وإنما جاز ذلك بالظرف ، وحرف الجر . كما قال عمرو بن قميئة :

**لما رأت ساتيدما استعبرت  لله دَرُّ اليوم ، من لامها** [1]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، لأن التقدير : لله در من لامها اليوم .

وقال أبو حية النميري :

**كما خط الكتاب بكف ، يوما  يهودي، يقارب، أو يزيل** [2]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، لأن تقديره : بكف يهودي يوما ، وقال ذو الرمة

**كأن أصوات ، من إيغالهن بنا ،  أواخر المليس أصوات الفراريج** [3]

[1] الشاهد : لعمر بن قميئة ورد في ديوانه ص 182.
[2] الشاهد : لأبو حية النميري ورد في ديوان ص 470.
[3] الشاهد : لذو الرمة ورد في ديوانه ، ص 76.

وقالت امرأة من العرب درني بنت عبعبة ، الجحدرية ، وقيل : عمرة الجشمية [1]

**هما أخوا، في الحرب ، من لا أخاله إذا خاف يوما نبوة ، فدعاهما.**

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، لأن تقديره : هما أخوا من لا أخ له في الحرب لأن الظرف وحرف الجر يُتسع فيهما ما لا يُتسع في غيرهما .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأن العرب قد استعملته في أشعارها : قال شاعر :

**فزججتها ، بمزجة زج ، القلوص ، أبي مزادة**

والتقدير : زج أبي مزادة القلوص .ففصل بين المضاف والمضاف إليه " بالقلوص " وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض .

وقال الآخر:

**تمر على ما تستمر، وقد شفت غلائل،عبد القيس منها ، صدورها 2**

والتقدير: شفت غلائل صدورها عبد القيس منها . ففصل بين المضاف والمضاف إليه

وقال آخر :

**يطفن ، بحوزي المراتع ، لم ترع بواديه من قرع ، القسي الكنائن [3]**

والتقدير : من قرع الكنائن القسي وقال الآخر :

[1] للمرزوقي :شرح الحماسة ص 183 .
[2] الخزانة : ص 250 .
[3] الطرماح ورد في ديوانه ص 476.

**فأصبحت بعد ، خط ، بهجتها كأن ، قفرا رسومها قلما** [1]

والتقدير" بعد بهجتها " ففضل بين المضاف الذي هو "بعد "والمضاف إليه الذي هو " بهجتها " بالفعل الذي هو " خط " وتقدير البيت :

**فأصبحت قفرا ، بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها .**

وقد حكى الكسائي عن العرب : " هذا غلام –والله – زيد " ، وحكى أبوعبيدة ،قال : سمعت بعض العرب يقول : " إن الشاة لتجتر فتسمع صوتا – والله – ربها " هنا فصل بينها بالمضاف والمضاف إليه " بقوله و " الله " .

وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة : " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم ، شركائِهم "[2] بنصب " أولادَهم " وجر " شركائهم " ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أولادكم والتقدير فيه : قتل شركائِهم أولادَهم.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو ، مع قلته لا يعرف قائله وبذلك لا يجوز أن يحتج به .

وأما قراءة من قرأ من القراء " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ، لأنكم لا تقولون بموجبها ،لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة .

[1] شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص 254.
[2] سورة الأنعام ، الآية 137 .

قال الشاعر :

**أودى ابن جلهم عباد ، بصرمته إن ابن جلهم أمسى حية الوادي** [1]

أراد " حلهمة " [2] فحذف التاء لضرورة الشعر وقال آخر :

**ألا ، أضحت حيا لكم رماما وأضحت ، منك شاسعة أماما** [3]

أراد أمامة وقال الآخر :

**إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا** [4]

أراد " ابن حارثة " وقال الآخر :

**أبو حنش يؤرقني وطلق وعمار ، وآونة، أثالا** [5]

أراد " أثالة " وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة وإنما هو" أُثال" ونصب على تقدير: تذكرني آونة أثالا .وقيل نصبه لأنه عطفه على الياء بعد النون في يؤرقني ، كأنه قال : يؤرقني وأثالا ، وقال بعض بني عبس.

**أرق لأرحام ، أراها قريبة لجار بن كعب ، لا لجزم ، وراسب** [6]

أراد " لحارث بن كعب " وعبس والحارث بن كعب بن ضبة إخوة " .

---

[1] الأسود بن يعفر ، ديوانه ص 39 .
[2] أنظر الكتاب ، ص 344.
[3] جرير : ديوانه ، ص 502 ..
[4] أوس بن حسناء ، الكتاب ص 343 .
[5] عمرو بن الأحمر: ديوانه ، ص 129 .
[6] جرم وراسب قبيلتان .

**8- التطبيق على المنادى المفرد العلم معرب أو مبني ؟**[1]

ذهب البصريون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول .

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين .

احتج البصريون بقولهم : إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربا لأنه أشبه كاف الخطاب فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه ( الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ) وجب أن يكون مبنيا ، ومنهم من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب لأن الأصل في " يا زيد " أن تقول : يا إيّاك ، أو يا أنت ؛ لأن المنادى لما كان مخاطبا كان أن ينبغي أن يستغني عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال :

" يا إياك " أو " يا أنت " كما قال الشاعر :

**يا مُرّ يا ابن واقع يا أنت أنت الذي طلقت عام جُعْتا**

**حتّى إذا اصطحبتا واعتبقتا أقْبلت معتادًا لما تركتا**

**قد أحسن الله وقد أسأتَا**

وذهب بعض البصريين إلى أن " يا " لم تقم مقام أدعو، وأن العامل في الاسم المنادى أدعو المقدر ، دون يا والذي عليه الأكثرون هو الأول ، والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه "يا زيد الظريف" بالنصب حملا على الموضع ، كما تقول يا زيد الظريف

[1] المسألة موجودة في أسرار العربية لأبي بركات الأنباري (ص90ليدن) ،وشرح المفصل لابن يعيش (ص159ليزج)، وشرح رضي الدين علي كافية ابن الحاجب(ط1،ص120)وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (ط3،ص119بولاق) وتصريح الشيخ خالد (ط2،ص208).

بالرفع حملا على اللفظ ، كما تقول " مررت بزيد" الظريف والظريف فالجر على اللفظ والنصب على الموضع .

واحتج الكوفييون بأن قال الفراء :الأصل في النداء أن يقال يا زيداه ، كالندبة ، فيكون الاسم بين صوتين مديدين .وهما "يا" في أول الاسم ، والألف في آخره والسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو "يا" في أوله عن الثاني وهو الألف في أخره ،فحذفوها وبنو أخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد ؛ لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه ، والاسم كالمضاف إليها إذا كان متعلقا بها ؛أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو "جئتُ من قبل ومن بعد "أي من قبل ذلك ومن بعد ، قال الله تعالى : << الله الأمر من قبلُ ومن بعدُ >> [1] أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك .

قالوا : ولا يجوز أن يقال "لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع في نحو وا قنسرناه " لأنا نقول : نحن لا نجوز ندبة الجمع الذي على هجاءين ؛فلا يجوز عندنا ندبة" قنسرون " بحدف النون ولا إثباتها كما لايجوز تثنيته ولا جمعه .

قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال (إن هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو :يا عبد عمرو ؛فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ؛فكان ينبغي أن يقال :يا عبد عمرو بالضم لأن أصله يا عبد عمراه لأن نقول : إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طول بخلاف المفرد ،فبان الفرق بينهما .

[1] سورة الروم ،الآية 03.

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل محل الندبة في قولك "يا زيداه " والدال في يا زيداه مفتوحة ، فبقيت الفتحة على ما كانت في " يا عبد عمرو " كما كانت يا زيداه والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب ، والمنصوب بمنزلة المندوب ، ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداة .

قال : والذي يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف واللام عليه ،والذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعل إمتناع الحال أن تقع معه فلا يجوز أن يقال يا زيد راكبا والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفراد حملك نعته على النصب نحو يا زيد الظريف كما يحمل نعته على الرفع نحو يا زيد الظريف .

وأما الجواب عن كلمة الكوفيين في قولهم : وأما جعله نصب المضاف مبنيا على فتح ما قبل الألف المزيد ة في أخر المنادى فباطل بما إذا قال يا خيرا من زيد ، إذا كان مفرد مقصودا له ، فإنه لا يخلو : إما أن يحمل نصب خير على الألف التى تدخل للصوت الرفيع ، أو على غيره ، فإن قال على الألف فكان ينبغي أن تقول يا خير من [1] زيد " وهذا لا يقوله أحد ، وإذا لم تدخله الألف وقد نصب دل على أنه لم يحمل على الألف ، وأنه محمول على غيره .ألا ترى أنك لو قلت " اضرب زيدا راكبا " فلم تجده راكبا لم يجز أن تضربه ، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان المازني : ما أنكرت من الحال للمدعو ؟ قال :لم أنكر منه شيئا ، إلا أن العرب لم تدعو على شريطة ؛فإنهم لا يقولون يا

[1] أي من خير تنوين خير

زيد راكبا أي : ندعوك في هذه الحالة ونمسك على دعائك ماشيا ؛ لأنه إذا قال يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال ، قلت فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة .

قال أبو العباس : وجدت أنا تصديقا لهذا قول النابغة :

قالت بن عامر : خالو بن أسد

**يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام** [1]

وقوله " والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد نعتك حمله على النصب نحو الظريف كما يحمل نعته نحو يا زيد الظريف" قلنا لا نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف ، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنيا على الضم فهو في موضع نصب لأنه مفعول ؛ فنصب وصفه حملا على الموضع جائز في كلامهم كما يحمل على اللفظ ؛ ولهذا يجوز بالإجماع " ما جاءني من أحد غيرك " بالرفع كما يجوز بالجر

قال الله تعالى << ما لكم من إلاه غيره >>[2] .بالرفع والجر ؛ فالرفع على الموضع ، والجر على اللفظ .قال الشاعر :

**حتى تهجر في الرواح وهاجها  طلب المعقب حقه المظلوم** [3]

فرفع المظلوم وهو صفة للمجرور الذي هو " المعقب " حملا على الموضع ؛ لأنه في موضع رفع بأنه الفاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة ، وكذلك يجوز أيضا الحمل على الموضع في العطف نحو" مررت بزيد وعمرا " كما يجوز وعمرو قال الشاعر :

---

[1] حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤس الجهل
[2] سورة الأعراف ، الآية 59 .
[3] أبو البركات الأنباري ، مسألة 45 ص 331 .

**فلست بذي نيرب في الصديق في الصديق ومناع خير وسبابها** [1]

**ولا من إذا كان في جانب أضاع العشيرة فاغتابها .**

وقال آخر : وهوعقيبة الأسدي

**معاوي إننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا** [2] .

فنصب الحديد حملا على موضع يا الجبال لأنها موضعا النصب بأنها خبر، ليس ومن زعم أن الرواية ولا الحديد بالخفض فقد أخطأ وقال العجاج :

**كشحا طوى من بلد مختارا من يأسة اليائس أو حذارا** [3]

**9- التطبيق على حذف لام الأمر من غير ضرورة :**

ورد في قول أبو العباس :أبو عثمان في قوله :جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه :لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر ، وأنشد:

**من كان لا يزعم إني شاعر فيدن منى تنهه المزاجر** [4]

وفي رواية آخرى روى بن كيسان عن المبرد عن المازنى قال :جازم جائز فقد قال الشاعر :

**من كان لا يزعم أني شاعر فيدن منى تنهه المزاجر**

فقلت له :فليدن مني هل تكن لك حجة فيه فسكت ولم يجب جوابا [5]

---

[1] هذا البيت من كلام عرى بن خزاعى .
[2] الشاهد لعقيبة الأسدي وهو من شواهد سيبويه ، وابن هشام في مغني اللبيب رقم 740 .
[3] الشاهد للعجاج .
[4] البيت بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ،ج1،ص160 .والخصائص ،ج3 ،ص303 .
[5] حمزة بن الحسين الأصفهاني :التنبيه على حدوث التصحيح ، ت.محمد أسعد طلس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ،دمشق 1968 ،ص87 .

أما عن المسألة يحذف لام الأمر ويبقى عملها وذلك على ثلاثة أضرب كثيرا مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو : "قل لعبادي الذين آمنو يقيموا الصلاة "[1] وقليل جائز في الإختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله :

**قلت لبواب لديه دارها يذن فإني حموها وجارها**

وفي قول المصنف في أنه ليس مضطرا لتمكنه من أن يقول إيذن قال :

وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء ،وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه : كقوله

**محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا** [2]

" والشاهد في تيذن أصله لتاذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة وليس مضطرا لتمكنه " . ورد بأن قوله : قلت بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في أول بيت لا في حشوه ، سلمنا أنه بين مصرع فالبيت المصرع أو المقفي يعامل معاملة بيتين كما قال الدما مبني : " ولولا ذلك لم يكن للصدر روي كما للعجز آه بل قال بعضهم : لا ضرورة إن لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد في كتاب الكامل أن النصف الأول موقع عليه أي إن لم يكن البيت مصرع أو مقفى قال الشاعر :

**لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع**

[1] سورة الزمر الآية 52 .
[2] الشاهد لأبي زيد في سر صناعة الإعراب لأبن جني،وهو بغير نسبة في الكتاب،ج3،ص08،والمقتضب،ج2 ،ص132 والأصول،ج2ص175

فستأنف اتسع لكون النصف الأول موقوفا عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب " [1]

وقال ابن جني : " وأعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضمر إلا في ضرورة الشعر ، كما أن حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة .

قرأت على أبي علي ، قال : أنشد أبو زيد .

**فتضحي صريعا ما تجيب لدعوة ولا تسمع الداعي ويسمعك من دعا**

أي : وليسمعك ، وقال الآخر :

**فلا مستطيل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب**

أي : ليكن ، وأشد سيبويه .

**على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أو بيك من بكى 2 "**

قال: أراد وليبك .وحسن ذلك له قليلا أن قبله أمرا ، وإن لم يكن مجزوما فإنه في معنى المجزوم ، ألا ترى أن معنى : أخمشي ؛ لتخمشي ومن أبياته أيضا :

**محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا .**

أراد : لتفد نفسك ، تحذف اللام ،وهذا أقبح من الأول ، لأن قبل ذاك شيئا فيه معنى اللام ومثل البيت الأول ما أشدت أبو حلي :

فقلت : أدعى وأدع فإن أندى لصوت أن ينادي داعيان [3]

---

[1] حاشية محمد علي الصبان ، م2 ج4 ، ص 3 ، 2.
[2] البيت لمتمم بن نويرة كما في الكتاب ج3 ، ص 9 ، والمقتضب ج2 ، ص 132 والأصول ج2 ، ص 162 .
[3] نسب البيت في الكتاب للأعشى ج3 ص 45.

أي : ولأدع ، لأن معنى ادعي : لتدعي ، وأشد البغداديون .

من كان لا يزعم أني شاعر فيدن مني تنهه المزاجر والبصائر أيضا ، أراد : فليدن ، وكل هذا شاذا لا يحسن القياس عليه "[1]

وقال السيوطي: " الأصل إن جواز الحذف مختص بالشعر مطلق " [2]

**10- التطبيق على إعراب الاسم الواقع بين " مذ و" منذ ":**

ذهب البصريون إلى أن " مذ " و " منذ " يكونان حرفي جرين فيكون ما بعدهما مجرورا بهما ، ويكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما ، لأنه خبر عنهما ، وذهب الكوفيون إلى أن " مذ" و " منذ " إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف .

احتج البصريون بأن قالوا : أن التقدير في قولك " ما رأيته "مذ " يومان ، و "منذ " ليلتان" أي أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان ، والأمد في موضع رفع بالابتداء وبنيا لتضمنهما معنى من وإلى ، ألا ترى أنك إذا قلت " ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان " كان معناه : ما رأيته من أول هذا الوقت إلى آخره ، ومن كلا مهم أن يتبعوا الضم كما قالوا :" رُدُّ يا فتى ".

[1] أبو الفتح عثمان بن جني : سر صناعة الاعراب ، ت حسن هنداوي ، دار القلم دمشق 1993.ج1، ط2 ، ص 390.
[2] حاشية محمد علي الصبان م2، ج 4 ، ص 3.

واحتج الكوفيون بأن قالوا والذي يدل على أن الأصل فيهما من وإذ أن [1] من العرب من يقول في منذ : " مِنْذُ " يكسر الميم فكسر الميم يدل على أنها مركبة من "مِنْ" و" إذ "، والتقدير : ما رأيته مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان ، والذي يدل على أن الأصل في مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمذ لقلت في تصغيره " مَذِيذٌ " وفي تكسيره أمناذٌ .

قال قوال الطائي :

**قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هَلُمَّ فإن المشرفيَّ الفرائضُ[2]**

أراد : الذي جاء ، وقال فيها أيضا :

**أظنك دون المال ذو جئت تبتغي ستلقاك بيضُ للنُفوسٍ قوابض [3]**

أراد : الذي جئت تبتغي . وقال ملحة الجدْميُّ :

**يغادر محض الماء دوهو محضه على إثره إن كان للماء من محض [4]**

**يروِّى العروق الباليات من البلى من العرفج النجذي ذو باد والمحض.[5]**

أراد : الذي هو محضه والذي جاء .

وقال : سنان بن الفحل

---

[1] وإذ أنه من العرب .
[2] هذا البيت للشاعر الإسلامي قوال الطائي ، وقد أثره أبو تمام في ديوان الحماسة ( ثالث أبياته ) ، وقد استشهد به رضي الدين في ديوان شرح الكافية ( باب الموصولات ) وشرحه البغدادي في الخزانة ( ط2، ص 265) .
[3] هذا البيت لقوال الطائي ، استشهد به أبو تمام في ديوان الحماسة ( أنظر شرح المرزوقي ، ص 640 ) .
[4] [5] البيتان لملحة الجرمي وهما السادس والسابع من كلمة عدتنا ثمانية أبيات ، أثارها أبو تمام في ديوان الحماسة ( أنظر شرح المرزوقي ، ص 186 ) .

**فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو وحفرت وذو طويت**[1]

أراد : الذي حفرت والذي طويت ، فلما ركبتا حذفت الواو من" ذو " اجتزاء بالضمة عنها لأنهم يجتزئون بالضمة عن الواو وبالكسرة عن الياء وبالفتحة عن الألف ، قال الشاعر :

**فلو أن الأطبا كان حولي وكان معه الأطباء الشُفَاةُ**[2]

**إذا ما أذهبوا ألما بقلبي وإن قيل الشفاة هم الأساة** [3]

أراد " كانوا " فحذف الواو اجتزاء بالضمة ، وقال الشاعر :

**إذا ما شاءُ ضرُّوا من أرادُوا ولا يألوهُمُ أحدٌ صرازَ** [4]

أراد : " شاءوا " وقال آخر :

**وأخو الغوان متى يشأْ يصرمنه ويكن أعداء بعير وداد** [5]

أراد : " الغواني "

وقال آخر :

**كفاك كف لا تليق درهما جودا وأخرى تعطِ بالسيف الدِّما** [6]

أراد تعطى وقال آخر :

---

[1] البيت لسنان بن الفحل الطائي ، أورده أبو تمام في ديوان الحماسة ( أنظر شرح المرزوقي ، ص 590 ) ، وهو من شواهد ابن بعيش في شرح المفصل ( ص 464 ) ورضي الدين في شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادي في الخزانة ( ط2 ، ص 511 ) ، والأشموني ( رقم 101 ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم 51 ) وفي شرح قطر الندى ( رقم 31 ).

[2] الشاهد : لرضي الدين في شرح الكافية ،

[3] الشاهد للفراء هما استشهدا به في تفسيره .

[4] البيت للأعشى ميمون ، وهو من شواهد سيبويه ( ط1 ، ص 10 ) .

[5] [6] الشاهدين لإبن منظور .

**ليس تخفى يسارتي قدر يوم ولقد يخفى شيمتي إعساري** [1]

أراد : " يخفي " وقال آخر :

**لأصلح بيني - فاعلموه - ولا بينكم ، من حملت عاتقي** [2]

**سيفي وما كنا بنجد وما قرقز قمر الواد بالشاهق** [3]

أراد " الوادي " ، وقال آخر وهو كعب بن مالك الأنصاري :

**ما بال همٍّ عميد بات يطرقني بالوادِ من هندي إذ تعدو عواديها ؟** [4]

أراد " بالوادي " وقال أيضا :

**لكن يبدر سائلوا عن بلائنا على النادِ ، والأنباء بالغيب تبلغ** [5]

أراد على " النادي " وقال آخر:

**ولا أدرِ من ألقى عليه رداءه على أنه قد سل عن ماجد محض** [6]

---

[1] [2] البيتان أنشدهما الجوهري وتبعه ابن منظور ، ونسبها بأبي عامر وأنشدهما ابن منظور عن ابن سيدة ، ونسبهما لأبي الربيس التغلبي ، وأنشدا ابن جحني البيت الثاني في الخصائص ( ط2 ، ص 696 ) .

[3] [4] البيتين لكعب بن مالك الأنصاري.

[6] البيت لأبي خراش الهدلي ، رواه أبو تمام في الحماسة ( أنظر شرح المرزوقي ، ص 782 ) ، وياقوت الحموي في معجم البلدان.

أراد : " أدرى

" وقال آخر :

**فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ، ولا لواتي** [1]

أراد : " بلهفا " فحذف الألف اجتزاء بالفتحة عنها فكذلك ها هنا : حذف الواو من ذو اجتزاء بالضمة عنها وصيرا كلمة واحدة ، فإذا كانا مركبتين من مِنْ وذو التي بمعنى الذي؛ فالذي اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد ، والصلة لا تخلو: إما أن تكون من مبتدإ وخبر، أو فعل وفاعل ، فإذا قلت " ما رأيته مذ يومان " أو " منذ ليلتان " فالتقدير فيه ما رأيته من الذي هو يومان،فحذف هو الذي هو المبتدأ ، وبقي الخبر الذي هو يومان،وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقوله : " الذي أخوك زيد " أي الذي هو أخوك زيد ، والذي يدل على جوازه قولهم : " من أنا بالذي قائل لك شيئا " أي : ما أنا بالذي أنا [2] .

**11- التطبيق على لام العل الأولى زائدة هي أم أصلية :**

ذهب البصريون إلى أن اللام الأولى في لعل زائدة ، وذهب الكوفيون إلى أنها أصلية .

احتج البصريون بقولهم إنها زائدة ويستعملونها بكثرة في كلامهم مع حذف اللام .

قال نافع بن سعد الطائي :

ولست بلوامٍ ، على الأمر ، بعدما يفوت ، ولكن علَّ أن أتقدما 3

أراد " لعل " وقال العجير السلولي :

---

[1] الشاهد لإبن منظور ، وأنشده البغدادي ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم 676 ) ، وإبن هشام في أوضح المسالك ( رقم 441 ).
[2] لو جعل تقديره " ما أنا بالذي هو قائل لك شيئا " لكان أحسن ، والمثال يروى في كتب النحاة " ما أنا بالذي قائل لك سوءا " .
[3] البيت لنافع بن سعد الطائي ، اللسان والتاج ( لعل ) .

**لك الخير ، عللنا بها ، عل ساعة تمر ، وسهواء من الليل يذهب 1**

وقال الآخر :

**عل صروف الدهر أو دولاتها يدلشا اللمة ، من لماتها 2**

وقال الآخر :

**ولا تهين الفقير ،علك أن تركع يوما ، والدهر قد رفعه 3**

وقال آخر :

*يا أبتا ، علك ، أو عساكا *4

وقالت أم النحيف ، وهو سعد بن قرط :

**تربص بها الأيام ، عل صروفها سترمي بها ، في جاحم ، متسعر .[5]**

أراد " لعل " وبذلك وجدت تستعمل عارية عن اللام ، في معنى إثباتها ،دلنا ذلك على أنها زائدة .ألا ترى أن حكمنا بأن اللام في : زيدل وعبدل وأولا لك وما أشبه ذلك زائدة لأنا تقول في معناه : زيد وعبد وأولاك ، وحكمنا بأن الهمزة في النئدلان – فهو الكابوس – زائدة لأنا نقول في معناه : النيدلان ، من غير همز، وكذلك بأن النون في " عرنتن "[6] زائدة ، لأنا نقول في معناه عرتن ، بغير النون الأولى والذي يدل على أنها زائدة أن هذه الأحرف – تعني " إنّ "

[1] البيت للعجير السلولي.
[2] الخصائص : ص 316 .
[3] الأضبط بن قريع ، الخزانة ، ص 577 .
[4] رؤية ، ديوانه 181 .
[5] شرح الحماسة للمرزوقي 1862 وللتبريزي 353 ، والخزانة 432 .
[6] العرنتن ضرب من الشجر .

وأخواتها – إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ، لأن " إنّ " ، مثل " مدَّ " و " ليت " مثل " ليس "، و" لكن " أصلها " كِنَّ " ركبت معها " لا " كما ركبت " لو " مع "لا " فقيل : " لكنَّ " ، و " كأن " أصلها " إنَّ " : أدخلت عليها كاف التشبيه .

فكذلك " لعل " أصلها " علَّ " ، وزيدت عليها اللام . إذ لو لقنا إن اللام أصلية في " لعّل " لأدى ذلك إلى ألاّ تكون " لعل " على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية ، لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب : فعل كضرب ، وفَعُلَ مكث ، وفعِل كعلم ، وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد ، وهو فعلل ، نحو دحرج ، وسرهف [1] فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها . فوجب أن يحكم بزيادتها ، لتكون على وزن الفعل ، كسائر أخواتها .فصارت بمنزلة زيادة " لا" والكاف في " لكن " عندكم . فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة " لا " والكاف في " لكن " عندكم – فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة " لا " وكاف " لكن " وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة . فلأن أن يجوز أن يحكم بزيادة اللام . وهي حرف من حروف الزيادة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا " إن اللام أصلية " وكل الحروف أصلية ويمكن أن تجمعها في قولك " اليوم تنساه " و " لا أنسيتموه " و سألتمونيها – فأما الحروف لا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال – ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلى زائدة أو منقلبة ، ولا

[1] سرهف : أحسن الغذاء .

يجوز أن يحكم عليها في " ما " و " لا " و " يا " بأنها زائدة أو منقلبة ؟ بل هي أصلية . ( اللام ) .

والذي يدل ، على ذلك أيضا أن اللام خاصة لا تكاد تزاد ، فيما يجوز فيه الزيادة ( إلا شاذا) نحو : زيدل 1 ، وعبدل 2 ، فحجل 3 ، في كلمات معدودات .

فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة ، إلى عن طريق الشذوذ ، فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة يحلل ؟

وأما الجواب عن كلمات البصريين : من خلال قولهم : " إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم بغير لام " ، بدليل ما انشدوه من الأبيات ، قلنا : إنما حذفت اللام من لعل " كثيرا في أشعارهم ، لكثرتها في استعمالهم . ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة فقالوا لعل ولعلن ولن ولعن بالعين غير معجمة ، قال الشاعر :

**حتى يقول الجاهل ، المنطق: لعن هذا ، معه ، معلق** [4]

ولغن بالغين معجمة – وأنشدوا :

**ألا يا صاحبي ، قفا ، لغنا نرى العرصات ، أو أثر الخيام** [5]

رعن وغن وعن ولغل وغل ، ولعاء 6 – قال الشاعر :

**لعاء الله فضله عليكم بشيء ،أن أمكم شريم .** [1]

---

[1] زيدل : زيد
[2] عبدل : عبد.
[3] الفحجل : الأفحج .
[4] الخزانة : ص 329 .
[5] للفرزدق .ديوانه ص835 .
[6] ما بين معقوفين تتمة من الخزانة ، ص 329.

والذي يدل على اعتبار ذلك أنهم جوزوا في تكسير " فرزدق " وتصغيره فرازق وفريزق بحذف الدال ، ولم يجوزوا في تكسير " جحمرش " [2] وتصغيره جحامش وجحيمش ، بحذف الراء .لأن الدال تشبه حروف الزيادة لمجاورتها التاء ومجيئها بدلا منها في مزدان ومزدجر بخلاف الراء فإنها ليست كذلك .

وإذا اعتبروا ذلك فيما يقرب من حروف الزيادة وليس منها ، فلأن يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة ، في الجملة ، كان ذلك من طريق الأولى فلهذا كان حذف اللام الأولى أولى .

وأما قولهم : إن هذه الحروف عملت لشبه الفعل في لفظه قلبا لا تسلم بذلك .بل تعمل لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى – وذلك من عدة وجوه أحدها : أنها تقتضي الاسم ، كما أن الفعل يقتضي الاسم – والثاني : أن فيها معنى الفعل لأن " أن " و " إن " بمعنى : أكدت ، " كأن " بمعنى شبهت ، و " لكن " بمعنى : استدركت ، و" ليت " بمعنى : تمنيت ، و " لعل " بمعنى : ترجيت – والثالث : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح – إلى غير ذلك من الوجوه ، التي تقدم ذكرها من قبل – وهذه الوجوه ، من المشابهة ، بين " لعل " والفعل لا تبطل بأن لا تكون على وزن من أوزانه ، وهي كافية في إثبات عملها ، بحكم المشابهة .

على أنه قد ظهر نقصها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزن من أوزان الفعل ، ( هو ) أنه لا يجوز أن تدخل عليها النون الوقاية ، كما يجوز في سائر أخواتها .فلا يكاد يقال " لعلني " كما يقال : إنني وكأنني ولكنني وليتني .

.

[1] الجنى الداني ص 584 .
[2] الجحمرش : العجوز الكبير .

إلا أن يجيء ذلك قليلا ، كما قال عروة بن الورد :

**دعيني أطوف في البلاد ، لعلني أفيد غنى ، فيه لذي الحق محمل** [1]

**12- التطبيق على ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه :**

ذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز ، وذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز في آخر الاسم المضاف إليه وذلك نحو قولك : " يا آل عامر " في : يا آل عامر و " يا آل مال " في : يا آل مالك ، وما أشبه ذلك .

احتج البصريون بعدم جواز ترخيم المضاف أنه لا توجد فيه شروط الترخيم ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار ، في غير النداء : قام عام ، في " عامر " ولا : ذهب مال في " مالك " ؟ لشرط كونه منادى ظاهر ، وأما شرط كونه مفردا فظاهر أيضا . ألا ترى أنه كان معربا ، فصار مبنيا ؟ فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء ، جاز فيه الترخيم لأنه تغيير ، والتغيير يونس بالتغيير . فأما ما كان مضافا فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه ، قبل النداء . ألا ترى أنه معرب بعد النداء ، كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذ كان الترخيم إنما سوغه تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف ، فوجب ألا يدخله الترخيم .

فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب " فعيلة " و " فعيلة " كقولهم في النسب إلى جهينة " جهني " ، وإلى ربيعة " ربعي " ، وإثباتها في باب " فعيل " و "فعيل " ، كقولهم

[1] الشاهد : لعروة بن الورد ورد في ديوانه ص 131.

في النسب إلى قشير " قشيري " ، وإلى جرير[1] " جريري " – فإن الياء إنما حذفت من باب " فعيلة " و " فعيلة " دون باب " فعيل " و " فعيل " ، لأن النسب أثر فيه ، وغيره بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يونس بالتغيير ، بخلاف باب " فعيل " و " فعيل " فغن النسب لم يؤثر فيه تغييرا ، فلم تحذف[2] منه الياء .

فأما قولهم في النسب إلى قريش : " قرشي " ، وإلى هديل : " هذلي "

وإلى ثقيف : " ثقافي ، بحذف الياء في إحدى اللغتين ، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، واللغة الفصيحة إثبات الياء ، وهي أن تقول : قريشي ، وهذيلي ، وثقيفي . وهو القياس ، قال الشاعر :

**بكل قريشي ، عليه مهابة سريع إلى داعي الندى ، والتكرم**[3]

وقال آخر :

**هذيلية ، تدعو ، إذا هي فاخرت أبا هذليا ، من غطارفة ، نجد** [4]

وكما أن الحذف ها هنا إنما اختص بما غيره النداء ، وهو المفرد المعرفة ، دون المضاف والنكرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : في جواز ترخيم المضاف في كثرة استعماله .

قال زهير بن أبي سلمى :

---

[1] كذا ، والياء لا تحذف منه ، لأن عينه ولامه من جنس واحد ، لا لأنه متصل بالتاء ولعل المراد جديد ، أو حريز .
[2] في المطبوعة : فلم يحذف .
[3] اللسان والتاج ( قرش ) .
[4] شرح المفصل ص 10.

**خذوا حظكم ، يا آل عكرم ، واحفظوا أوا صرنا ، والترخم بالغيب تذكر** [1]

أراد : " يا آل عكرمة " إلا أنه حذف التاء للترخيم – وهو عكرمة بن خصفة ابن قيس عيلان بن مضر .وهو أبو قبائل كثيرة من قيس .

وقال آخر :

**أبا عرو ، لا تبعد ، فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب** [2]

أراد " أبا عروة " وقال آخر :

**إما تريني ، اليوم ، أم جمز قاربت بين عنقي وجمزي** [3]

أراد " أم حمزة " . والشواهد على هذا كثيرة جدا ، فذل على جوازه ، ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ، لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء ، لضرورة الشعر والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء .

---

[1] الشاهد: لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه ص 155.
[2] الخزانة ص 377 .
[3] رؤية ، ديوانه ص 24 .

# خـــاتمة

## خـــــــاتمة :

مما لا شك فيه أن البصرة سبقت الكوفة في وضع النحو إلا أن الأعمال التي قام بها الكوفيون في الأعمال التي قام بها البصريون ، إلا أنهم غيروا في الأسلوب الذي يتناول الموضوعات فيه الدرس ، وبحكم أنهم كانوا ينتهجون في معالجة القضايا اللغوية والنحوية منهجا لغويا باعتمادهم على الرواية والأمعان في التتبع اللغوي ، واستبعادهم كل ماله صلة بالاستدلالات العقلية المنطقية عن مجال دراستهم ، كانوا أقدر من البصريين على تذوق العربية ولمح الطبيعة اللغوية وتفسير ظواهرها وعوارضها .

فبينما كانت المدرسة البصرية تعتمد إلا على ما سمعت ممن اعتقدت أنهم عرب فصحاء سلمت فصاحتهم من التأثر باللغات الأجنبية ، كان الكوفيون يتسعون في الرواية ، فيأخذون عما سكن من العرب في حواضر العراق ممن كان البصريون يتحرفون في الأخذ عنهم وكذلك اختلفوا في مسألة القياس وضبط القواعد النحوية ، فقد اشترط البصريون في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب ، وأن تكون كثيرة الاستعمال .

وكان البصريون أكثر تشددا من الكوفيين الذين تساهلوا مع القراءات القرآنية وتشدد البصريين راجع لمحاولة إخضاعهم القراءة للقواعد التي وضعوها بينما تساهل الكوفيون لأن القراءة عنصر سماع ورواية وهذا فيما يتماشى مع منهجهم في التعامل مع اللغة والنحو

كما لجأ البصريون إلى التأويل بينما مدرسة الكوفة يغلب عليها طابع النقل والوصف والأخذ بالأشياء لما وجدت.

إذا لم يقف الخلاف عند القواعد بل شمل المدلولات العلمية والعوامل والتوجيهات فما يسميه البصري نعتا يسميه الكوفي صفة ،وما يسميه البصري بدلا يسميه الكوفي ترجمة ، وما يسميه البصري حرف جر يسميه الكوفى حرف إضافة .

# المصادر و المراجع

# المصادر و المراجع:


1- القرآن الكريم برواية حفص .

2- أحمد أمين : ظهر الاسلام ، دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1388 هـ 1969 .

3- إبراهيم عبود السامرائي : المدارس النحوية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2007 م .

4- أبو البقاء العكبري : التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثمنيين ، دار العرب الاسلامي ، بيروت ، ط1 ،1988م.

5- أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف القاهرة .

6- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله ، دمشق ، ج3 ، 1986 م .

7- ابن جني : الخصائص ، دار الكتب المصرية ، ج1، مصر .

8- جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، 1986 م ، ج3 ، ط1.

9- جمال الدين ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج1 ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ج1 ، 1969 م .

10- الزجاج : معاني القرآن ، دار الكتب المصرية .

11- أبو زكرياء يحي ابن زياد الفراء : معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة ، القاهرة ، 1992 م.

12- ابن يعيش : شرح المفصل : إدارة الطباعة المنيرية ،ج3.

13- كمال الدين أبو البركات إلى عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري : الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين و الكوفيين ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ج1 ، 1986 م .

14- كمال الدين أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة ، مصر ، القاهرة ، 1386 هـ - 1967م.
15- محمد الفارس أحمد : النداء في اللغة والقرآن ، دار الفكر اللبناني ، ط1 ، 1409 هـ - 1989 م .
16- محمد بن اسحاق النديم : الفهرست ، تحقيق مصطفى الشويمي ،الدار التونسية للنشر المؤسسة الوطنية للكتاب ، تونس ، 1985 م .
17- محمد الرازي : مفاتيح الغيب ، المطبعة الخيرية ، ج1 .
18- محمد محي الدين عبد الحميد : كتاب الانتصاف من الانصاف ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ج2، 1987 م .
19- محمد سالم صالح : أصول النحو ( دراسة في فكر الأنباري ) ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط1 ، 1427 هـ ، 2007 م .
20- عمر بن بحر الجاحظ : البيان والتبيين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، تحقيق عبد السلام هارون ،.ج2 ، 1955 م .
21- علي مدلل : المناظرات النحوية بين البصريين والكوفيين ( من نشأة النحو إلى نهاية القرن الثالث هجري ، الماجستير : المدرسة العليا للأساتذة لم تنشر ( رسالة جامعية ) .
22- أبو العباس محمد بن زياد المبرد : الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق زكي مبارك ، دار الفكر ، ج2 .
23- ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، تحقيق محمود شاكر ، القاهرة ، ج1 ، 1977 م.
24- التواتي بن التواتي : المدارس النحوية ، دار الوعي للنشر والتوزيع ، 1194 هـ - 2008م .
25- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام ، دار الرافعي ، الرياض ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، المجلس (4) .
26- ابن الشجري : أمالي ، تحقيق علي بن حمزة محمود محمد الطناجي ، مكتبة الخانجي القاهرة، ج2 ، 1992م.
27- الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، المكتبة السفلية ، المدينة المنورة ، م2 .

# فهرس المحتويات

- مـــــقدمة .

الفصل الأول النحو في مدرستي البصرة والكوفة

1- نشأة النحو .....06

2- مدرسة البصرة .....07

3- مدرسة الكوفة ..... 08

4- من مظاهر الخلاف بين المدرستين .....10

5- مصادر الدراسة عند البصريين .....11

1.5. القرآن الكريم ..... ....11

2.5. الشعر الجاهلي والإسلامي .....12

6- مصادر الدراسة لدى المدرستين .....14

1.6 . المدرسة البصرية .....14

2.6. المدرسة الكوفية .....15

الفصل الثاني من قضايا الاختلاف النحوي بين البصريين والكوفيين

1- من قضايا الاختلاف النحوي بين البصريين والكوفيين .....19

1.1. أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر .....19

2.1. عطف الاسم على الضمير المخفوض .....23

3.1. العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر .....24

4.1. قياس ما على ليس .....25

5.1. رافع المبتدأ ورافع الخبر .....27

6.1. المسألة الزنبورية .....31

7.1. الفصل بين المضاف والمضاف إليه .....34

8.1. المنادى المفرد العلم معرب أو مبني .....35
9.1. حذف لام الأمر من غير ضرورة .....36
10.1. إعراب الاسم الواقع بعد " مذ " و " منذ ".....37
11.1. لام لعل الأولى زائدة هي أم أصلية .....39
12.1. ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه .....40

الفصل الثالث التطبيق على بعض مسائل الخلاف النحوي

1- التطبيق على أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر ؟ .....43
2- التطبيق على عطف الاسم على الضمير المخفوض ..... ..49
3- تطبيق على اسم إن قبل مجيء الخبر .....53
4- تطبيق القياس ما على ليس .....55
5- تطبيق على رافع المبتدأ ورافع الخبر .....58
6- التطبيق على المسألة الزنبورية .....63
7- التطبيق على الفصل بين المضاف والمضاف إليه .....69
8- التطبيق على المنادى المفرد العلم معرب أو مبني.....73
9- التطبيق على حذف لام الأمر من غير ضرورة.....77
10- التطبيق على إعراب الاسم الواقع بين " مذ " منذ " .....80
11- التطبيق على لام لعل أولى زائدة هي أم أصلية.....84
12-التطبيق على ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه .....89

خـــاتمة

المصـــــــادر والمـــــــراجع